هوية الثقافة العربية

بين الانغلاق الأصولي وحراك المجتمع المدني

الأستاذ الدكتور/ محمد عباس إبراهيم

أستاذ الأنثروبولوجيا– كلية الآداب

جامعة الإسكندرية

هوية الثقافة العربية

بين الانغلاق الأصولي وحراك المجتمع المدني*

- تمهيد .. في الورقة والهدف
- الثقافة وهويتها من منظور أنثروبولوجي
- واقع هوية الثقافة العربية
- أصولية الدين والثقافة
- استبداد الإسلام السياسي
- استبداد الثقافة الشعبية
- أصولية المسكوت عنه في علاقة .. اللا علاقة
- الإسلام السياسي والعقل المستبد
- المجتمع المدني : الحراك والإيجابيات
- خاتمـــــــــــــــة .. اســـــــــــــــتنتاج ومـــــــــــــــداخلات

* قدم هذا البحث إلي الملتقى الدولي حول " الهوية والدين والمجتمع المدني " وعقد في جامعة تبسة بالجزائر في الفترة من ٢١-٢٣ أكتوبر ٢٠١٤ م .

Abstract

This is a research paper deals some problems and opinions about the exceptional duration which the some Arab societies lives it . There are a societal , cultural , values , political , religion speech , Liberation movement and civil society . we knew that there are a new civil society role locally , regionally , and over the world are constructing .

The Arab societies have had the main Geographical , Historical and the cultural Identity elements , also , have a one language and cultural heritage . The Arab societies usually research in their identity , and in their cultural Identity . so . there are a main questions : Is the Arab mentality go to do a good research about his identity or not ? Is the inside and outside elements effect by negative on the Arab identity ?

Four the all above , my research paper coming about : The cultural Identity between the fundamental closing and the movement of the civil society , to deal the main point about" the cultural Identity " in the Arab societies within some questions as fellows :

1 – What the religion role in the un establishment case in the Arab Identity , now a days ?

2 – What the roles of the electronic communications , and its effects on the local , and regional cultural identity ?

3 – What the relations between the Fundamentalism and the static of cultural Identity ?

4 – What is the role of the civil society movement in the changing cultural identity ?

5 – What the roles of the religion and civil society movement in the Egyptian case sine 2011 tell now ?

الملخص باللغة العربية

يأتي هذا البحث وما يطرحه من قضايا وأراء كرد فعل لما تعيشه المجتمعات العربية من حالة استثنائية في وقتها الراهن ، وما يحدث من تطورات مجتمعية وثقافية وقيمية متلاحقة ، في مجالات السياسة ، والخطاب الديني ، والحراك الليبرالي ، والمجتمع المدني وما يسعى من خلاله الأخير لإثبات دوره علي كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية . وليست هذه الحالة بالحالة المستحدثة على أحوال المجتمعات العربية إذا كان الطرح يتعلق بالبحث في الهوية العربية والحفاظ عليها .

فالمجتمعات العربية تمتلك المقومات الأساسية في جغرافيا الوطن ، وتاريخ الأحداث المشتركة ، وهوية وذاتية الثقافة ، وما تشمله الأخيرة من اللغة والمعتقد والموروث الأصيل فضلاً عن إمكانيات وقدرات في الموارد البشرية والمادية .. وهي العصب الرئيس في صناعة الحياة .. ورغم ذلك .. فالمجتمعات العربية دائمة البحث في هويتها ؟ !! وفي هوية ثقافتها ؟

فهل هناك .. من ألم ؟ أو مرض في مجتمعاتنا العربية اسمه البحث الدائم في هوية الثقافة العربية ؟ والعقل العربي ؟ .. والإحساس بعدم قدرة الأخير (العقل) على صياغة أبنية ومقولات فكرية تكون حاكمة لمسيرة الوطن وهويته ؟ أم أن هناك تدخلات داخلية أو خارجية أو الاثنين معاً تريدان العبث بالهوية الثقافية ، والعمل على تفكيك أواصرها تحقيقاً لأهداف أو أغراض معينة؟

تمهيد .. في الورقة والهدف

تعيش المجتمعات العربية حالة استثنائية ليس لها مثيل بين مجتمعات العالم رغم امتلاكها للمقومات الأساسية في جغرافيا الوطن ، وتاريخ الأحداث ، وهوية وذاتية الثقافة، وما تشمله الأخيرة من لسان واحد ولغة مشتركة ، ومعتقد وموروث أصيل، فضلاً عن إمكانيات وقدرات في البشر ، وموارد مادية شتى تدخل في صناعة الحياة ... ورغم ذلك!! فالمجتمعات العربية دائمة البحث في هويتها ؟ وفي هوية ثقافتها ؟ فهل هناك من ألم أو مرض اجتماعي في المجتمع أو في هوية الثقافة ؟ أو في العقل العربي ؟ وعدم قدرة الأخير على البناء الفكري وصياغة المقولات الفكرية الحاكمة لمسيرة الأوطان وهويتها ؟ أم أن هناك تدخلات (داخلية أو خارجية أو الاثنين معاً) تريدان العبث بالهوية الثقافية، والعمل على تفكيك أواصرها تحقيقاً لأهداف أو أغراض ما؟

تلك ورقة بحثية محيرة في عنوانها " هوية الثقافة بين الانغلاق الأصولي وحراك المجتمع المدني " .. والحيرة هنا أننا نتحدث عن مفاهيم متباينة ومتداخلة في الشكل اللغوي ومتضامنة في كثير من المعاني الكامنة وراء المفهوم . فالهوية هي ذاتية الشيء وحدود خصوصيته وطالما أصبحت بالحدود والخصوصيات فالمعنى لا يخلو من " الانغلاق " النسبي . هذا الانغلاق النسبي الذي يأتي ملازماً لمفهوم " الانغلاق الأصولي " حيث تحمل الأصولية هنا الكثير من المعاني والمجالات والروافد التي تحبذ الانغلاق على الذات ، فهناك الأصولية الدينية وأصولية الحكم ، والنظام السياسي ، وأصولية الثقافة، لاسيما الثقافة الشعبية وما تحمله من سمات وخصائص الجبر والالتزام التي تفرضها على أعضائها . والأصولية في معناها المحدد ليست أصولية عامة ، فأصولية الدين متنوعة بتنوع الديانات ، وأصولية نظم الحكم متنوعة بما يرتضيه المجتمع ويقبله ، وأصولية الثقافة الشعبية وجبريتها والزاميتها ما أكثرها تنوعاً بحسب مجتمعاتها المحلية والإقليمية وخصوصيتها الثقافية .

وعليه لا توجد هوية واحدة عامة ، ولا توجد ثقافة واحدة عامة ، ولا توجد أصولية واحدة عامة ، فهوية الثقافة والانغلاق الأصولي تحمل بين طياتها معاني متعددة فهي

تحمل الخاص والعام في آن واحد ، تحمل الخاص والخاص جداً ، وتحمل خاص المجتمع المحلي ، وعام الوطن والأمة ، كما تحمل خصوصية الدولة وفرض عموميتها على أجزائها ومكوناتها . ولمَ لا إذا كان ناموس الحياة وخلق الرحمن لجزئيات كونه جاءت في اختلاف منسجم التكوين ، لا في عناصر الكون المادية فحسب ، وإنما في البشر أنفسهم . تصديقاً لقوله تعالى " ولو شاء ربك لجعل الناس كلهم أمة واحدة ولكن لا يزالون مختلفين " سورة هود الآية ١١٨ .

فالثقافات متنوعة ، والهويات متنوعة والانغلاق متنوع ومتحرك وغير ثابت ، وهكذا تعيش المجتمعات الإنسانية ، كما تعيش الثقافة العربية حالات من أنواع الصراع تارة ، واللا صراع تارة حالة من التضامن تارة ، واللا تضامن تارة أخرى . فالثقافة هي المركب المتجانس من الإبداعات والأفكار والقيم والرموز وتطلعات الجماعة أو المجتمع بما يضمن لأفرادها ويساعدها على تجاوز وحل مشكلاتها بفضل وظيفة ووظائف الثقافة حيث تتشكل وتتجذر الهوية الحضارية لثقافة الجماعة أو الأمة . فالهوية والثقافة معاً تشيران إلي حالة انغلاق خصوصي في ثبات نسبي ، وتشيران في نفس الآن إلي حالة دينامية متفاعلة تمكنهما – الهوية والثقافة – من قابلية التواصل والأخذ والعطاء .

النظر إلي هوية الثقافة العربية وعلى مدى مضي قرنين من الزمان أنها تعيش حالة من الاحتكاك والتواصل الثقافي بالثقافة الغربية ، وقد أدى هذا التواصل إلي تجذر خاصية الثنائية نا بين الأصولية الفكرية وبين حداثة التطور الغربي ، وما بين التقليدية والعصرية، أي أن هوية الثقافة تعيش حالة تكريس الثنائية والانشطار ما بين ما هو ريفي وحضري، وما بين الفردي والجمعي. فالعلاقة التلازمية بين هوية الثقافة والانغلاق الأصولي وحراك المجتمع المدني تفرض علي هذه الورقة طرح تساؤلات هامة ورئيسية تنطلق منها في إعدادها .. وهي :

- هل يلعب الدين – أو بمعنى أكثر قرباً من هدف الورقة – أو من يستخدمون الدين لأغراض ما دوراً في حالة القلق والجدل المثار على بقاء الهوية واستمراريتها ورسخوها من عدمه ؟

- **هل ما تتعرض له الثقافة والثقافات المحلية والثقافات الفرعية وثقافات الأقليات من عوامل للتأثير والتعبير والتبديل نتيجة لتزايد وتسارع وسائل الاتصال (الإلكترونية) العالمية تجعلها غير آمنة وتعيش حالة من القلق على ذاتيتها وهويتها ؟ .**

- **هل للأصولية Fundamentalism بمعانيها ومجالاتها المختلفة وعلاقتها بثبات الهوية الثقافية وتغيرها ؟**

- **كيف يؤدي حراك المجتمع المدني دوراً في تغيير هوية الثقافة ؟**

- **وفي تجربة فريدة من نوعها ... هل كان للدين وحراك المجتمع المدني دور فاعل في حالة الربيع العربي Arab Spring التي تعيشها المجتمعات والثقافة العربية منذ عام ٢٠١١م وحى الآن – التجربة المصرية نموذجاً ؟**

الثقافة وهويتها .. من منظور أنثروبولوجي:

ينظر الأنثروبولوجيون إلي الثقافة على أنها نشاط بشري اجتماعي في كل مركب من الوحدة العضوية المتماسكة والمتكاملة ، ما بين مكونات ذهنية مجردة كالمعرفة والمعتقدات ، وبين مكونات السلوك في ممارسة العادات والتقاليد . فالأنثروبولوجي لا يعنيه درجة بدائية وبساطة الثقافة وتقدمها ، أو تقدم ذلك المجتمع وتخلفه ، بقدر ما يعنيه الدور الوظيفي الذي تؤديه الثقافة في الحفاظ على واقع مجتمعها أو مجتمعاتها . فمضمون الثقافة لدى الأنثروبولوجي لا يحمل في ذهنه أي مضمون " تقويمي " وإن كان لكل ثقافة نسق خاص من القيم . وقد تفرض خصوصية القيم الثقافية هذه على الباحث الأنثروبولوجي والباحث الإثنوجرافي قيودا تمنعه من الحكم على الثقافة أو الثقافات بأنها أسمى أو أدنى من غيرها .

وأياً كانت الثقافات ودرجة تقدمها أو تأخرها فهي نتاج لمقومات رئيسية لا بد من توفرها كي تنشأ وتقوم وتظهر وتنمو .. ومن تلك المقومات :

- **اللغة كوسيلة للتواصل والنقل والتعلم والمخزون الحضاري بداخل عقل الأمة أو المجتمع**

- **الدين أو المعتقد وبه تتكون فلسفة الإنسان ورؤيته إلي ذاته من جسد وروح ، ونظرته إلي خالقه ، وإلي الكون ، والتدبر في اختلاف الكون وأزمنة وأماكن بل واختلاف الصور البشرية في المعتقد والتكوين الاجتماعي .**

- **الموروث الحضاري والهويات الثقافية ، فمن اللغة والتواصل وصياغة الحياة على أساس المعتقد والدين يبدأ الإنسان في صنع ثقافته ، وفي الحفاظ على هويته ، فالثقافة المحلية وما تتميز به من جذور " أصولية " في الممارسة ما هي إلا مولود جديد هو الأولى بالرعاية والدفاع عنه ضد أي تشكيك في جدواه وفائدته حاضراً ومستقبلاً ، بل ويصبح الموروث الحضاري جزءً من ثقافة الإنسان العادي وتكوينه النفسي والذهني وعقله الفردي والجمعي . فالبدائي يتمسك بثقافته ويعتز بها مثلما يعتز الفقير بملكيته الضئيلة مهما كان فقره ، بل ويسعى هذا الفقير إلي تنمية ما يملك فإن كان درهماً أراد له أن يكون درهمين .. وهكذا (١) .**

وإذا ما طُبقت مقومات نشأة الثقافات ونموها فإننا لم نجد ثقافة قد توفر لها تلك المقومات واستفادت منها بقدر ما استفادت الثقافة العربية وهويتها ، ويشهد بذلك _ لا أبناء _ الثقافة العربية وهويتها أنفسهم فحسب بل شاركهم الرأي بعض المستشرقين (٢) المعتدلين الدارسين والمتعمقين لعلوم الشرق ، الذين ينظرون إلي العرب بأنهم عباقرة الشرق في العصور الوسطى .

هوية الثقافة بين الانفتاح ومخاطر الغزو :

تنشأ الثقافات وتنمو بداخل ثوب الهوية الذاتية حفاظاً على مكنوناتها وجوهرها وممارساتها في سلوكيات أعضائها وفي عاداتهم وتقاليدهم ، إلا أن الثقافات ومها أرادت لنفسها ثوباً خاصاً محمياً بأصولية النشأة في اللغة والمعتقد والموروث الحضاري الشعبي فإن الثقافات المحلية لا تعيش ولا تستمر ولا تنمو ولا تزدهر إلا في ضوء اتصال الثقافات وبعضها ، وتبادل الاستعارات الثقافية مهما كانت درجات قوة التواصل والاتصال الثقافي من الكفاءة والتعقيد والفاعلية . وفي عصر أو زمن ازدهرت فيه وزادت ثورة الاتصالات الإلكترونية الحديثة و المعاصرة من إمكانيات الاتصال بكل الثقافات في

العالم بغير عناء ، فلا بد وحتماً بأن يكون هناك تأثير وتأثر واستعارات ثقافية ، فتصبح الثقافات المغلقة على هويتها مستباحة للتواصل رغماً لا طوعاً .

وهنا يكمن السؤال الحقيقي : ماذا نحن فاعلون ؟ وبمَ سنشارك في منظومة التواصل الثقافي الإلكتروني ؟ وأصبح علي حد تعبير مارشال بيرمان Marshal Berman في كتابه المشهور " تجربة الحداثة : كل ما هو صلب أصبح يذوب في الهواء عام ١٩٨٢ م " (٣) .

وعليه إذا ما أخذنا هوية ثقافات المجتمعات العربية وشعوبها ، وبما تتميز به من بعدين في الزمان والمكان فإنهما يسهمان إسهاماً فاعلاً في إبراز المجتمع العربي كمنطقة ثقافية واحدة متمايزة ، وكمتصل ثقافي متكامل (٤) . إلا أن الثقافة ومهما كانت درجة وحدتها وقوتها ومقومات بنائها إلا أنها تكون في حاجة إلي الاتصال والاحتكاك كي تفتح مجالاً للإثراء لها بعناصر ثقافية أخرى ، وتسهم في فتح مجالات جديدة للتفكير والإبداع، لا نتاج لعناصر الثقافة المغلقة على نفسها والتي عاشت وتعيش في معزل عن الثقافات الأخرى (٥) . وفي ذات الوقت قد نجد من مؤيدي لا أقول الانغلاق الثقافي ، وإنما من الحريصين على هوية ثقافاتهم يلتمسون الخطر القادم الكامن في عناصر الثقافات الأجنبية الوافدة ، ويضعونها تحت مصنف خاص " بالغزو الثقافي " أو " التبعية الثقافية " أو " الإمبريالية الثقافية " ويسعون إلي إيجاد حماية لثقافاتهم وهوياتهم من منطلق توفير ما يعرف " بالأمن الثقافي " .

وأياً ما كانت الاجتهادات داخل هذا المضمار الثقافي من كلا الجانبين ، إلا أن الثقافة وهويتها تظل قائمة شامخة ، لا في ظل الانغلاق وإنما في سياق التقدم والتفوق الذاتي والانفتاح المتوازن على الغير . وهنا يلعب كل من المنتج الثقافي ووسائل الاتصال الحديثة المنوط بها النقل والاتصال دوراً فاعلاً في حيوية الثقافة واتزانها دون تأثيرات سلبية على مسيرة أدائها لوظائف عناصرها ومقوماتها .

نستخلص مما سبق أن الثقافة عناصر ومقومات مركبة متجانسة من القيم والتقاليد والعادات والأعراف والآمال والطموحات والإبداعات والفنون والزخارف ونماذج الأبنية

والمصنوعات والحرف والطقوس والشعائر ورصيد التراث والموروثات الشعبية وغيرها . والثقافة اصطلاحاً بهذا المعنى ليست مفهوماً يوحي بالفردية ، إنما هي مفهوم يوحي بالتعدد الثقافي والتنوع فهناك أشكال من الثقافة تميل إلي الانغلاق والانعزال وأخري تميل إلي التواصل والانفتاح والانتشار .

وإذا كانت الثقافة تميز ، فالهوية أيضاً تميز وعلامات بالتفرد والحفاظ على الهوية، منها ما يميل إلي الانغلاق ومنها ما يميل إلي الانفتاح والتواصل مع الحفاظ على السمات الأصيلة المميزة للثقافة أو الثقافات المحلية من منطلق الحفاظ على خصوصية الثقافة . إلا أننا نجد حالة من الإرباك الشديد قد سادت الثقافة ومفاهيمها بعد أن ساد الارتباط والتماسك والتداخل بين مفاهيم : الثقافة و الهوية و العولمة .

واقع هوية الثقافة العربية :

حين الحديث عن هوية الثقافة العربية فإن الذاكرة تستحضر ما يتضمنه مفهوم هوية الثقافة من رموز تعبيرية كبرى فرضت نفسها خلال التاريخ والواقع ، فعن طريق وحدة رموز التواصل اللغوي والمعرفي ووحدة الرموز الشعائرية لممارسة طقوس الأديان ، والأنماط السلوكية الكبرى ذات العمق الاجتماعي والحضاري تجاه رؤى مفاهيم و رمزيات الشرف والكرامة والتعاطف الإنساني والكرم وعداوة الدم وحق القصاص ، وحرمة النساء ، والزهد في الحياة وفي العمل وعن قصد أو دون قصد !! ورمزية الالتفاف حول كبار السن ورمزية المفاهيم العائلية والعشائرية والقبلية وغيرها تجعلنا ننظر إلي واقع هوية الثقافة العربية في حدود مسرحها الجغرافي المحدد إقليمياً بالخليج العربي شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً وبالبحر المتوسط وجبال طوروس شمالاً وبالصحراء الأفريقية والمحيط الهندي جنوباً . وبنظرة علمية فاحصة لهذا الواقع من الداخل نرى أنه رغم الاشتراك في رموز ورمزيات هوية الثقافة العربية إلا أن هناك مناطق ثقافية داخلية موزعة ما بين الثقافة النيلية وحضارية في كل من مصر والسودان ، حيث مثَّل النيل ولا يزال شريان التواصل الثقافي مع كل من أفريقيا وحوض البحر المتوسط تجاه البوابة الأوروبية وبلاد الشام . ثم تاتي وحدة الثقافة ورمزيتها في بلدان الشمال الأفريقي ومالها من علاقات وتواصل مع

الظهير الجنوبي لبعض البلدان الأفريقية وتواصلها مع بعض الدول الأوروبية شمال البحر المتوسط وحملت معها ولا تزال القيم المتبادلة للتواصل الحضاري والثقافي بين كافة الأطراف الثقافية المحيطة والمتداخلة أما منطقة جزيرة العرب واليمن ومعها بلدان الخليج العربية فهي تجمعات سكانية وثقافية عاشت وتعيش في رمزيات ثقافية مشتركة ، يمكن تجاوزاً أن نطلق عليها أنها تمثل " بحيرة ثقافية (٦) حيث جمعت تلك المنطقة الإقليمية الثقافية تاريخياً وحول شواطئها وعمقها الصحراوي مجموعات سكانية لها خلفيات مشتركة في الثقافة والدين والانحدار الجينيالوجي ، فضلاً عن نشأته الظروف البيئية وأنشطة السكان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ونظراً لأهمية منطقة الخليج تاريخياً كممر بحري للثروات ، ورافداً للؤلؤ الطبيعي ، وطريق لتجارة البخور والتوابل ، فقد أصبحت المنطقة محط أنظار القوى التوسعية الغربية في العصر الحديث ، فتكالب عليها البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والإنجليز والروس خلال الأربعة قرون الخيرة ، فضلاً عن ما تتعرض له منطقة الخليج والجزيرة العربية والعراق الآن من مؤامرات أمريكية غربية تسعى إلي فرض الهيمنة والسيطرة رغم ابتزازها الفظ والمجحف للثروات النفطية لتلك البلدان زيادة على ذلك ما دخلت فيه البلدان العربية مؤخراً ومنذ عام ٢٠١١ م بما يسمى " بثورات الربيع العربي " والتي تكشفت أبعادها الدنيئة والخسيسة في ابسط صور لها وهو ما يصاحبها حتى الآن من تدمير وسفك للدماء أملاً في الوصول إلي مقاعد الحكم – بمعاونة لمؤامرة أمريكية غربية هي شيوع الفوضى الخلاقة في بلاد العرب – ؟ وليس من أجل الصالح العام بما فيهم الجماهير العريضة من تلك الشعوب التي عانت وتعاني أشد ألوان العذاب والهوان والتهجير والنزوح والتشرد والتعرض للابتزاز و السطو ونشر الفوضى بشتى ألوانها ، ويشهد على ذلك مسرح الأحداث في كل من تونس واليمن ومصر وسوريا ومن قبله مؤامرة العراق والكويت مروراً بتقسيم السودان إلي شقين شمالاً وجنوباً ، كل هذا يؤدي بنا إلي الاستشراف المستقبلي وبما يحاك ضد وحدة وهوية الثقافة العربية ، والسعي إلي تمزيقها إقليمياً ، وفصلها عن واقعها الاجتماعي والحضاري وبما يمكن القوى الخارجية من الانقضاض عليها ورسم خريطة جغرافية إقليمية لها في

واقع جديد إلا أن الظروف والملابسات المحيطة بالتآمر وبفضل يقظة أبناء العرب أمكن إفشال تلك المخططات الشيطانية .

ومهما كان الحديث عن واقع هوية الثقافة العربية بين سمة العمومية وسمات الخصوصية الإقليمية إلا أن التناول الأنثروبولوجي لمفهوم الثقافة وتصنيفها يراعي دائماً :

١ – أن هناك ثقافات إنسانية عامة مثل الثقافة العلمية والثقافة التكنولوجية والإلكترونية ، وهي ثقافات تُبتى وتنمو وتتطور عن طريق الأخذ والعطاء ، أما وأن يكون التعامل أخذاً دون عطاء فهذا يؤدي إلي الإحساس والشعور بالدونية وتنامي الشعور بالإحباط وعدم القدرة على تحقيق التفاعل والتواصل مع الآخر .

٢ – هناك ثقافات شبه قومية مؤسسة على العلوم الإنسانية والاجتماعية واستلهام التوجيه المجتمعي فيها يتطلب ضرورة التعمق في دراسة المجتمع القومي وهويته وتراثه الحضاري والثقافي .

٣ – ثقافات يغلب عليها طابع الهوية وتتضمن الرموز التعبيرية الكبرى عبر التاريخ والواقع الاجتماعي والتواصل الثقافي ، ولابد أن تكون ذات مطلب يتسم بالتفاعل والتجديد والإيضاح على الثقافات الأخرى بتوازن وعقلانية (٧) .

فإذا كانت هوية الفرد هي مجمل الإطار العام لمسلماته الفكرية التي تشتمل في المقام الأول على معتقداته الدينية ، وتقاليده وقيمه النابعة من محيطه الاجتماعي والثقافي المؤثر بعاداته وأماط سلوكه ، فكل ذلك من شأنه أن يحدد هدف الفرد وسلوكه حاضراً ومستقبلاً ، وهو ما يجعل للسلوك عند الفرد معنى وقيمة وغاية ، ويضفي عليه سمات الثبات والاستقرار والوحدة النفسية مع الذات . أما عن هوية المجتمع فهي الواحة السيكولوجية (النفسية) وبما تحققه للفرد والجماعة والمجتمع نفسه من شعور بالأمن والدفء والانسجام والتكامل وفي الجانب الثقافي تشمل الهوية مجموع المفاهيم والاتجاهات والمشاعر والمكونات التي تحدد كيان الفرد وبنيانه وجوهره الذاتي فتعكس أصالة هويته الثقافية ومدى حبه وانتمائه لوطنه ومجتمعه . فالهوية هي إحساس داخلي

يكتسبه الفرد بواسطة الدين واللغة والمعايير الاجتماعية والقيم الثقافية بالتعليم والممارسة والإدراك، فتصبح الهوية هي " البصمة " المميزة لحياة الإنسان عن غيره .

ورغم أن مفهوم هوية الثقافة لصيق الصلة بجذور التاريخ الاجتماعي والثقافي للمجتمع ، وما يتضمنه بنائه الاجتماعي من قيم ومعتقدات عامة ، إلا أن لهوية الثقافة في علاقاتها بالمواطنة كمفهوم حديث يتحقق سياسياً وعدلاً وقانوناً مع مفاهيم ديمقراطية أساليب الحياة في المجتمعات المتقدمة ، فهوية الثقافة تشمل " مجموع السمات والخصائص المشتركة وأساليب الحياة التي تميز مجتمعاً أو أمة عن غيرها . وتحدد وتضمن لأعضائها انسجاماً فكرياً وحياتياً مع الواقع السياسي والقانوني الحديث ، وهنا يتحقق مبدأ المواطنة كمعيار جوهري لحفظ الحقوق والواجبات لجميع أبناء الشعب الذين يعيشون في ظل هوية ثقافتهم .

وهكذا تعمل الهوية في مفهومها الجديد وتحرص على غرس قيم الوحدة والتضامن لأعضائها وتفعيل أدوارهم في عمليات الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي حتى يتمكن الشعب والمجتمع والدولة من ممارسة أدوارهم بفاعلية وإيجابية على المستويين الداخلي والخارجي وحتى لا تكون هوية المجتمع أو هوية الثقافة أو حتى هوية الفرد ما هي إلا تعبير عن موقف ذاتي ضيق !! لا يليق ومتغيرات العصر، وحتى لا تكون الهوية هي مجرد الوعي بالذات الثقافية والاجتماعية في صورة نمطية ثابتة فقط ، وإنما تكون الهوية ومقومات بنائها متغيرة ومتحولة تبعاً لتحول الواقع المعاش ، فالهوية ما هي إلا إحساس جغرافي (مكاني) وتاريخي وثقافة شعبية موحدة أو عدة ثقافات شعبية يضمها إطار فولكلوري واحد ، وهي حقوق وواجبات وأنشطة اقتصادية مشتركة في رؤى جماعية .

وهكذا تكون الهوية **Identity** في الفكر الأنثروبولوجي قيمة حضارية وإنسانية عليا ، تشير إلي هوية وصفة الطابع المميز لأفراد المجتمع دون غيرهم من أفراد المجتمعات الأخرى لذا فالهوية تشير إلي أصالة مفاهيم " الشخصية القومية " أو " الشخصية الأساسية " و أحياناً إلي الروح العليا للمجتمع ، وعليه تكون الشخصية

المرتبطة بأصالة الهوية نتاجاً تاريخياً ومجتمعياً متغيراً ، فالشخصية الأساسية للمجتمع البدوي تختلف عن شخصية المجتمع الصناعي أو المجتمع النامي ، لأن الصناعة تضع الرفعة والمرتبة العليا في أيدي أفراد جدد وتفقد الرموز الاجتماعية القديمة تفوقها ، وتولد رموز جديدة ، وأدوار جديدة (٨) .

وعند طرح قضية هوية الثقافة بجانبيها ، جانب الخصوصية الثقافية ، وجانب العمومية الثقافية مقرونة بعنصري " الأصالة " و " العصرنة " وبقراءة أخرى العلاقة بين هوية الثقافة وعنصري " الثبات والانغلاق الأصولي " و بين " الحداثة وما بعدها " ويمثلها إجرائياً ما يقوم به مؤسسات المجتمع المدني من دور فاعل في الحراك الثقافي والمجتمعي . ويضل التساؤل قائماً ومؤداه : ما حاجة المجتمع وعناصره الثقافية إلي الجديد طالما أن هذا المجتمع لديه ثقافة ؟ وهل في ما يستجد ويستحدث من عناصر للثقافة والهوية من نماذج ثقافية جديدة أمل في تحقيق مطالب الحاجات المجتمعية على المستويين الاجتماعي والثقافي دون تناقض أو اصطدام بين ما هو " أصولي " وربما " أصولي مغلق !! " وبين ما هو متطلع نحو الحداثة وأسبابها ومعطياتها ونتائجها ؟

السعي نحو الإجابة – في ورقة بحثية سريعة الأداء – يحتم علينا استطلاع وتحقيق الرؤى حول كل ما هو " أصيل " في هوية الثقافة ، وما هو " جديد أو مستحدث " ومعرفة مدى الاستجابة الحقيقة لكلا الرؤيتين .. نابعة من ظروف عامة في المجتمع ومتفق عليها ثقافياً وحضارياً ، أم هي مجرد استجابات لنزعات أو حركات أو تيارات فرعية . وهنا تصبح الأصالة أو الأصولية (مجازاً) أو الثبات في مقابل " المعاصرة " أو الحداثة وما بعدها من حراك للتيارات المدنية جميعها تصبح في موقف اختبار لمدى قدرة كل منها على كشف منعطفات الإيجاب والانحراف التي – قد – تؤدي إلي تعطيل سير التطور واكتساب عناصر ما هو مدني مستحدث ، وقد يكون ذلك نتيجة لسوء فهم لمعنى " الأصولية " في مقابل معنى " حراك المجتمع المدني " . فهوية الثقافة بأصالتها قد تأسست في ميدان الدراسات الأنثروبولوجية من خلال دراساتها المتنوعة للمفهوم ومدى انتشاره بين الشعوب ، فركزت الدراسات الأنثروبولوجية الميدانية على العناية بفولكلور الشعوب كشاهد على الشخصية الأساسية ، كما ركزت الدراسات الأنثروبولوجية

على عفوية القول الشفاهي في الأغاني والحكايات والمواويل والأهازيج والبكائيات والشعر النبطي والزجل وغير ذلك . وكشفت الدراسات الأنثروبولوجية الميدانية عن شيوع ظاهرة الانتشار والتواصل من خلال الاقتباس في الموروث لإظهار النتاج الثقافي بمظهر الأداء الأصيل المرتبط بروح الأمة (٩) .

ويبقى التساؤل ... هل يؤدي بنا التمسك بأصولية الهوية الثقافية إلي الانغلاق والتقوقع والتشرزم ، ونحن نعيش في عالم أصبح بفضل التطور التقني والإلكتروني والفيض المعرفي العلمي تتقارب فيه الحدود وتتداخل فيه العناصر والهويات ، فتتغير معاني القيم التقليدية وتظهر التشققات الثقافية على جسد البناء الاجتماعي فتسود وتنتشر حالات من التفكك الاجتماعي والتطرف والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها .

ويأتي السؤال الآخر ... كيف يمكننا إعادة توثيق مفهوم هوية ثقافتنا مع حفاظنا على ثوابت أصوليتها وربطها بقيم ثقافية وأخلاقية داعمة لعوامل التغير السريع والمتدفق ؟ وهل تلعب الفلسفة العقلانية دوراً حاسماً ومحسوباً في عوامل نهضتنا إن أردنا النهوض بالعقل العربي برؤية ابستمولوجية (معرفية) نوائم الماضي بالحاضر لنكتسب في رحلة المسير إلي الأمام قدماً أو خطوة نحو اللحاق بركب الثورة العلمية التي بدأت في أوروبا منذ النصف الأول من القرن السابع عشر ، أم أننا سنظل ننظر إلي الفلسفة العقلية في رؤى مشبوهة منذ أن أصل لها أبو حامد الغزالي قبل ألف سنة من الآن في كتابه " تهافت الفلاسفة " فعشنا ولا نزال حالة عقلية ذات نمط غيبي تواكلي أفرزت لنا ولا زالت حركات اجتماعية ودينية متطرفة ، سيد الموقف فيها هو المعلم المنغلق فكراً وعلماً ودياً، فلن تكون الفلسفة في يوم من الأيام ضد الدين أو تبعد من يفكر بها عن الدين ، ولم ولن يكن للفلسفة هدف ظاهر أو مستتر للقضاء على الدين ، فالفلسفة عقل والدين عقل قبل أن يكون وجداناً وفؤاداً .

أصولية الدين والثقافة:

يزعم المفكر والفيلسوف الألماني نيتشه أن الأديان قد أبتدعها الضعفاء لاستدرار عطف الأقوياء وذلك عبر آثار مخاوف الأقوياء من عقاب قوة كبرى (إلهية) وإثارة مطامعهم في عون ورعاية تلك القوة الإلهية نفسها .

أما المفكر والفيلسوف كارل ماركس فيزعم العكس، أي أن الأقوياء هم من اخترعوا الأديان لسلب وعي الضعفاء، من خلال تبرير واقعهم السيئ بالقدر الإلهي، والتعمية على أوضاعهم المأساوية في الملكوت الدنيوي بأحلام الخلاص والجنة الموعودة في الملكوت الأخروي.

وفي تقديرنا أن تفسير المفكر والفيلسوف نيتشه قد يكون أكثر إقناعاً وأكثر إلى ثواب القول، فالدين وعبر العصور كان منهاجاً إنسانياً ورافداً للتراحم والاندماج الاجتماعي، فالدن يمنح البسطاء والأقوياء الثقة بالنفس ويشعرهم بأنهم مساوين لبعضهم مهما اختلفت درجات القوة والبساطة فيما بينهم، فحكمة الدين أن يتساوى البشر جميعاً أمام الله فقراء وأغنياء، ويتقارب الناس ويتراحمون فيما بينهم، تلك هي صورة التقارب الإنساني في أماكن العبادة (المساجد ، الكنائس ، المعابد) كما نرى ذلك في أماكن الصلاة والحج والصوم ، أنها اشتراكية التوحد بالله والإيمان به والتمركز حول الذات الإلهية .

وعلى العكس من الحضور أمام الله وما يولده من مشاعر تضامن ومساواة ، فالحضور في مكان أخر وعبر كل مجالات الحياة كالعلم والفن والفكر والصناعة والتجارة والرياض وغيرها من مجالات الحياة الدنيوية إنما يؤكد على عدم المساواة بين الناس ، وعلى الهوة الواسعة بينهم فهذا عالم كبير برز نجمه فلا يقارن بأخر من بين العلماء، ناهيك إذا قارناه بالعوام من الناس وهذا فنان وهذا بطل رياض وهذا تاجر مبدع لم ولن يقارنوا بأحد من نظرائهم .

هكذا تمتلك الأخلاق الدينية مثاليتها الذاتية ومعقوليتها الخاصة بها ودوافعها السامية الكامنة فيها ، فالإنفاق وان كان شخصياً في إطار الدين ليس سذاجة كما أن الصدقات وإن كثرت ليست غباوة ، وليس العطاء باسم الله لعباد الله إهدار للجهد بل جميعها تمثل طموح الإنسان إلي مقاومة الشر الكامن في نفسه وفي العالم حوله ، ذلك الشر الأزلي الذي يحاول تعويق مسيرته إلي الترقي والعمران وهي أنبل مهمة يمكن له أن يضطلع بها لأنها الأكثر تعبيراً عن رسالته الكبرى كخليفة الله على الأرض .

الأصولية **Fundamentalism** جاءت الكلمة أو المصطلح للتعبير عن الأصول أو الأساسيات وجوانب الحياة المتصلة بأنساق البناء الاجتماعي من سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وعقائدية (دينية). وقد ظهر المصطلح بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩١٠-١٩١٥م ليناقش أصولية العقائد الدينية كسلطة "النص" وسلط "الوحي" وسلطة " الوهية المسيح " ومعجزة إنجاب مريم العذراء ... الخ.

فالأصولية في الإسلام هي قاع الشيء وأساسه، ولذا قد أهتم المسلمون بعلم الأصول .. وجاءت في ثلاثة من العلوم هي :

- علم أصول الدين
- علم أصول الحديث
- علم أصول الفقه

إلا أن رؤى العقل في الإسلام قد فرق بين " القاعدة الأصولية" " والقاعدة الفقهية".

استبداد الإسلام السياسي :

وظهرت بوادر الأصولية في عالم العرب في الإسلام في النصف الأول من القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) عندما اتسعت رقعه بلاد العرب في الإسلام في عهد

الخليقة عمر بن الخطاب فشملت العراق وجزء من بلاد فارس وسوريا وفلسطين ومصر وجزء من شمال إفريقيا ، وفي أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني شملت أجزاء واسعة من أسيا وأفريقيا وجزء من أوروبا، وضمت ضمن ولايتها وعهدها وذمتها شعوباً وأقواماً بأصول تراثية وثقافية وأعراف وتقاليد وعادات مختلفة. هذا الاتساع والامتداد صاحبة مشكلات اقتصادية وإدارية وتنظيمية، ومع المرونة لأسس التشريع التي أرساها الإسلام، أخذت تظهر في بعض المناطق بوادر البذخ والترف والفساد. وتداخلت المهن والحرف فأصبح بعض الولاة وقادة الخبر يرخص لهم في المتاجرة واستثمار الأموال، وتملك المزارع،وأصبحت الأراضي الزراعية استئثاراً لذوي العصبيات والنفوذ.

التصرفات لما جاء به الإسلام، فوجد الصحابي أبو ذر الفقاري رضي الله عنه (٣٢هجري / ٦٥٢ميلادي) فرصته لإظهار دعوته بالتقى والتقشف مبتدئً بنفسه، وبرزت مع دعوته الحاجة إلي الاجتهاد في المسائل التي لم يرد فيها كلم شرعي في القرآن الكريم والسنة النبوية وعلية يمكن القول أن الأصولية ارتبطت منذ بدايتها الأولي والاجتهاد، فالإيمان معرفة وطاعة والمعرفة هي الأصل، والطاعة هي الفرع، وانطوت الأصولية على تواتر دائم بين النقل والعقل، وإذا كان أهل الرأي وأهل الحديث متفقين على أولوية النص الديني، فإن خلافهم تركز على قضية العقل وحرية الإنسان ومسئوليته عن أعماله.

أنتقل الاجتهاد من التشريع إلي مسائل الفكر والاعتقاد على يد كل من الحسن البصري وواصل ابن عطاء وغيرهما، وجاءت فرق العدل والتوحيد وأبرزها " المعتزلة" أو القدريون ففي آراء بعضهم من ينفي الفضل عن العبد وإضافته إلي الله. طالما أن الإنسان قدري بخلقة من خالقة ، ودعم هذا الاتجاه بعض خلفاء الأموية والاشعرية وفرق الخوارج والشيعة الإسماعيلية ومنهم القرامطة وإخوان الصفا، وهي الفرق التي بدأت تظهر جوانب للانفتاح على الثقافات والفلسفات الأخرى .

انتقل المصطلح " أصل الأصول " إلي الأصوليين بوضوح علي يد الشهرستاني في " الملل والنحل " حيث صنف تلك الفرق الإسلامية فرقاً ومذاهب في مقابل أهل

التضاد والاختلاف في العقائد والأفكار وهنا دخلت الأصولية من باب الاختلاف في العقائد والأفكار لتؤدي دوراً بارزاً بوظائف جديدة اجتماعية وسياسية سار معها تاريخ العرب والإسلام في حالة من التضاد " الذي لا ينتهي" .

وتأسس علم الأصول علي يد الإمام الشافعي (١٥٠-٢٠٤هجرية/٧٦٧-٨٢٠ميلادية) في رسالته المعروفة " رسالة الأصول " و الإمام أحمد بن حنبل (١٦٠-٢١٤هجرية/ ٧٨٠-٨٥٥ ميلادية) والذي ناهض الاعتزال على أيام الدولة العباسية في عهدي المأمون والمعتصم. ومن بعدها زادت شروخ السلفية وجاءت شروخ على الشروخ في أصولية مجتهدة ومبدعة نشأت إلى جوارها مذاهب التزهد والطرق الصوفية .وفي العصر الحديث جاءت دعوة محمد عبد الوهاب التميمي (١١١٥-١٢٠٦هجرية/ ١٧٠٣-١٧٩٢ميلادية) كأول حركة سلفية حاربت البدع والصوفية في آن واحد ثم جاءت حركات الإصلاح الحديثة بدعوة كل من جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧م) ومحمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م) لمحاربة البدع والأوهام والخرافات ودعت إلي التوفيق بين النقل والعقل وبين الدين والعلم الحديث ورأت أن الحياة الدستورية والنيابية والحقوق المدنية والحريات والنزاعات القومية المعادية للاستعمار والاستبداد كلها لا تخالف الشرع الإسلامي .

وفي الربع الأول من القرن العشرين شهد مجتمع العرب والمسلمين نشوء جمعيات وأحزاب سياسية قومية واشتراكية وإسلامية، فظهرت الأصولية السلفية لأول مرة في صيغة حزب سياسي عصري تحت مسمى "جماعة الأخوان المسلمين " أسسها حسن البنا تلميذ رشيد رضا في الإسماعيلية بمصر عام ١٩٢٨م لتحارب التيار العلماني " الحديث" المتأثر بالثقافة الغربية ووجدت في دعوتها للحفاظ على القيم الإسلامية، وبناء المجتمع الإسلامي وإقامة الدولة الإسلامية أهدافاً تسعى إلى تحقيقها. وذهب حسن البنا إلى ابعد من ذلك فعرف الإسلام بأنه عبادة وقيادة.، الإسلام " دين " ودولة الإسلام روحانية وعمل الإسلام " صلاة " و " جهاد" ، الإسلام " مصحف " و" سيف" وجعل من السياسة واجباً من واجبات المسلم لا يتم إسلامه إلا بأن يكون سياسياً. ثم جاء منظر حركة الإخوان المسلمين " سيد قطب " وذهب إلي اتهام المجتمع بالجهل وبتكفير

الدولة ودعا إلى التشبه بالسلف الصالح متأثراً بأفكار أبي الحسن الندوي وأبي الأعلى المودودي ، وهي السمات و الأفكار الأساسية لكل الحركات الأصولية التي تفرعت بعد ذلك من جماعة الأخوان المسلمين أو تأثرت بأفكارها وآرائها .

وكما في الإسلام أصولية ففي اليهودية والمسيحية أصولية أيضاً. ولا تقتصر الأصولية على الأديان بل هناك أصولية (علمانية) تجعل من العلمانية مذهباً (إلحادياً) وترى في العلم حلاً لكل المشكلات والمسائل التي تعترض الحياة الإنسانية، وأن مالا يمكن للعلم أن يقيسه ويختبره ويتوقعه هو شيء غير موجود.

وإذا كان من اللازم استعمال لفظ " الأصوليون" وتعبير الأصولية الإسلامية فإنه يمكن القول بأنه في العلم الإسلامي –حالياً– تيارين أحدهما هو تيار الأصولية العقلي، والثاني هو تيار الأصولية الحركية.

ويقصد بالأصولية العقلية ذلك التيار الذي يرمي إلي العودة إلى أصول فهم الإسلام كما فهمه المسلمون الأوائل إتباعاً لأوامر القرآن الكريم وسنه النبي محمد (ص) واتخاذ هذا الفهم سبيلاً لتجديد الحياة الروحية للمسلمين، وإعادة تقدير قيم العمل والاجتهاد، والسعي للإسهام في الحضارة العالمية بدور، وتوجيهها لكي يكون الإنسان محورها والله تعالى غايتها وقبلتها هذا فضلا عن تقدير السلطة السياسية ومؤسسات العلم واتجاهات الفقه تقديراً سلبياً بلا مغالاة تؤدي إلي تقديمها أو تطرف يدفع إلي إفسادها(١٠) .

ويقصد بالأصولية الحركية ذلك التيار الذي يتبع الحركات السياسية دون أي تجديد حقيقي للفكر الديني، وينتهج الأساليب الحزبية بغير تقديم أي برامج مدروسة أو أي نظم أو قواعد علمية، ويعمل على أن يكون الدين سياسة والشريعة حزباً والإسلام حرباً ويمكن مقابلة الفارق بين الأصولية العقلية (الروحية) والأصولية الحركية (السياسية) في مسائل خمس هي : الأسلوب المنتهج في فهم ألفاظ القرآن الكريم، والطريق المتبع في تفسير آيات القرآن الكريم ونظام السلوك في الحياة، والفهم الحضاري للدين، ووضع السلطة السياسية والمثقفين في الدين. وهكذا لكل من أنصار الأصوليتين فهماً خاصاً في

تلك المسائل مابين الوعي والعقلانية والاجتهاد والابتكار لدى الأصولية العقلية (الروحية)، وما بين التشدد والانغلاق وابتغاء المقاصد الخاصة لدى أنصار الأصولية الحركية(السياسية).

ونستخلص مما سبق أن الأصولية الإسلامية ليست تياراً واحداً أو اتجاهاً واحداً موحداً وإنما هي تياران متضادان، واتجاهان متعارضان، لذلك لا ينبغي أن يطلق عليها معاً تعبير الأصولية الإسلامية دون تحديد أو بيان أو إيضاح . فالأصولية الإسلامية العقلية (الروحية)

تهدف إلى سلفية الحركة العقلية والحياة الروحية، وهي من ثم صميم الدين وجوهر الإسلام ورح التقدم وأسس الحضارة، أما الأصولية الإسلامية الحركية (السياسية) فهي ميول غامضة وغير بصيرة، ترمي إلى السلفية الشكلية، وتهدف إلي تشدد في الأداء المظهري ورجعة إلي أسلوب معيشة في ماضي بعيد محكوم بظروفه ، فلا هي اتجاه عقلي، ولا هي بعث روحي ولا هي فهم صحيح تلك سنة الحياة .. فالحكمة تقول والواقع يشهد بأن الأنهار لا تعود أبداً إلي منابعها .

استبداد الثقافة الشعبية :

في الوقت الذي تسعى فيه الثقافة إلى الحفاظ على هويتها بفضل جهود أبنائها المخلصين هناك فريق آخر يسعى بشكل أو بأخر إلي تدمير كيان تلك " الهوية " بفكر تتاري مستورد وأقوال فكر تتاري نسبة إلي ما قامت به جحافل التتار في غزوها للشعوب وبالتزامها بتحقيق أمر واحد هو " تدمير حضارة الإنسان " وهكذا نجد منذ سبعينات القرن العشرين، وهناك انفتاحاً " تتارياً " لساحات ثقافاتنا العربية بمجتمعاتها وشعوبها أينما وجدت فأصبح التتار أو إن شئت بالقول تمشياً مع هذا المقام لهذه الورقة البحثية، أصبح " الإرهاب مندمجاً " في الاقتصاد والدين لبث الرعب في نفوس الوطنيين وتعميق إحساسهم بهزاله وصفة كياناتهم الاقتصادية، وأن أردوا استهلال العيش فليس أمامهم سوى الاندماج في الاقتصاد الاستهلاكي لا الإنتاجي. يضاف إلى ذلك رعباً دينياً عقائدياً يتولي الترويج له على يد متطرفين جدد يعمقون مفاهيم الكفر والإلحاد والفساد والتسيب

وضعف الإيمان وتلك حالة لا تنقض من وجهه نظر الإرهاب الجديد – إلا بالقضاء على المجتمع القائم وتفكيكه ؟!ونشر مبادئ الأصولية الأولى بمفاهيم دينية وعقائدية وفقاً لآرائهم وتوجهاتهم الذاتية وتحقيق لأغراضهم التي يسعون الوصول إليها مهما كانت الطرق والوسائل، فيحلون لأنفسهم دون غيرهم تكفير المجتمع، وبطلان الأنظمة القائمة في السياسة والاقتصاد والدين، فيعملون وفق سياسات مغلقة ومدروسة على نشر الأنظمة الاقتصادية غير المشروعة مجتمعياً، وإن كانت مشروعة عندهم ومن وجهه نظرهم الذاتية وللعلاقة بين الدين والاقتصاد والإرهاب ناقشت المفكرة الايطالية لورتينا نابليوني **Lortina Napolini** في كتابه بعنوان " الجهاد الحديث " الصادر في عام ٢٠٠٣م تلك العلاقة الثلاثية الأبعاد، إلا أنها سرعان ما جاءت بعد عام واحد من صدور كتابها وصدر في عام ٢٠٠٤م باسم " الإرهاب مندمجاً" ومرد ذلك من وجهه نظرها إلي شيوع الصراعات الدينية والقبلية والعرقية والانفجار السكاني بين المجتمعات الإسلامية من جهة وللصراع الظاهر أو الكامن بين الإسلام والغرب من جهة أخرى.

وفي ظل الأصولية الدينية وأصولية قوة ومضمون هوية الثقافات الشعبية العربية، أفرزت ظاهرة " التحديث الغربي " ديوقراطيات مشوهة في بلدان الشرق كانت نشأه حركة الأخوان المسلمون عام ١٩٢٨م بقيادة حسن البنا نموذجاً لذلك فتبنت تغير المجتمع إن لم يكن سلمياً فتبنى سياسة العنف المسلح على غرار ما استخدمته الفاشية الايطالية في تحقيق أغراضها أو بالمقابل في موضع آخر من العلم الإسلامي تأسست حركة الجماعة الإسلامية في باكستان على يد أبو الأعلي المودودي والتي تأثرت في تطبيق سياستها وتحقيق أهدافها بالطليعة الثوري لدى الماركسية . كما لا يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلي ما قام به أسامة بن لادن في جبال أفغانستان تحت مسمى الجهاد ضد دولة الكفر بمساعدات ودعم غربي انتهى جزء أساسي ن هذا الدعم بالتصفية الجسدية على يد الأمريكان للرجل نفسه ودفن بن لادن حسب الرواية الأمريكية في قاع عرض البحر ؟!

وهكذا يمكن القول بأن العلاقة بين الأصولية وتتارية الفكر في هدم الثقافة والاقتصاد والدين، ما هي إلا حركة أو حركات " إنماء لجذور الإرهاب الإسلامي الجديد الكامن في تأجيج وإذكاء عوامل الصراع والتي وجدت في التحديث والحداثة والعلمانية

والتنافر بين الحضارتين الإسلامية والغربية ترب خصبة وساحات فسيحة للفكر المتطرف والإيمان والاعتقاد وفي ما يعرف " بعبادة الاستشهاد " المتأثرة دنيوياً بالقيادات الثورية الفوضوية للفوضى الفرنسية والإيطالية. ومنها أصبح حسن البنا يحمل لقب الشهيد الأول لدولة الإسلام؟!

وتجدر الإشارة إلى اختلاف مفهوم الأصولية في الثقافة العربية الإسلامية عنه في الثقافات الأخرى كما يختلف معنى المفهوم في الماضي عنه في الحاضر. وفي كثير من الأوساط الفكرية والإعلامية أصبح مفهوم الأصولية يقتصر على نزعة " التعصب " والتشدد عن " الأصوليين الإسلاميين " .

ومن أهم المعاني للأصوليين في الثقافة العربية الإسلامية هو " التأصيل " أي إرجاع الأحكام العلمية الجزئية الي القواعد الكلية وإخفاء صفه " الشرعية " عليها أي موافقة " الشرعية " على الأعراف والقوانين الوضعية وأنماط السلوك الاجتماعي والسياسي التي تفرضها الظروف والأحوال المجتمعية المتغيرة لحالات تقدم المجتمعات.. قبل إرجاع مفهوم الديمقراطية إلي الشورى حتى يتم تأسيس الديمقراطية وإضفاء الشرعية عليها في ظل إطار ديني وفقهي لما بها من أفكار ومفاهيم جديدة وفي تلك الحالة يصبح اشتقاق الفرع الجديد مؤسس ومحمل على تراثية الأصل القديم !!.

وفي السياق الزمني والإطار التاريخي يمكن تحديد مفهوم الأصولية في معنيين:

الأول : أن ترتكز جماعة معينة أو أمة معينة على مفهوم الأصولية لإثبات تأكيد هويتها الثقافية والحضارية والدفاع عنها من انتهاك داخلي أو خارجي، وهكذا تكون الأصولية بمعنى الحنين إلى " سلفية " العصر التأسيسي وفقاً لمفهوم جماعة الحاضر!! حتى وإن كان الأمر متعلقاً بفرض مبادئ وأفكار تتخذ معياراً لكشف فساد الحاضر وانحطاطه .. حتى وإن أدى ذلك إلى حدوث حالات من الصدام أو الدموية عن بعض الفئات والجماعات ؟! .

الثاني : أن تكون الأصولية بمثابة حركة إصلاحية تأخذ من الماضي لإصلاح الحاضر والمستقبل من خلال تأصيل المنجزات الثقافية والعلمية والتقنية والأفكار

والمفاهيم المجتمعية المعاصرة بقصد إدماجها في الوجود في الوجود الثقافي الخاص بالجماعة أو الأمة وصولاً الى حالة التكيف مع معطيات العصر – أخذاً – بمبدأ المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة وهو مسلك من التواصل الزمني عبر التاريخ يمنح الأمة أو الجماعة شعوراً بالذاتية والتفرد الحضاري رغم استخدامها لأدوات ثقافية عديدة مستورة. وقد يساعد هذا المفهوم بهذا المعنى على خلق حالة من توازن الأمة أو الجماعة بين " وعيها الذاتي " ورؤيتها للآخر والعالم والتاريخ وبهذين المعنيين تكون الأصولية إما حركة احتجاج سلبي وإما حركة إصلاح وتجديد وإعادة تأسيس عملي إيجابي لمفردات ومظاهر الحياة .

- **أصولية المسكوت عنه في علاقة اللا علاقة !!:**

تعاني مجتمعاتنا العربية بشتى أقاليمها ومحلياتها وثقافاتها الفرعية حالة ن التخبط والارتباك في التنشئة الاجتماعية والثقافة الجنسية الخاطئة التي يتوارثها الآباء والأمهات عن أجدادهم ثم يورثونها لأبنائهم وبناتهم وهي تنشئة يسدل عليها ستار كثيف من التكتم على الحقائق الجوهرية التي تشكل عصب الحياة الأسرية فتكمن بداخلها بذرة السعادة أو التعاسة والنجاح أو الفشل، إلا أن نتائجها السلبية في التمسك بأصولية الموروث التقليدي المليء بالقيم المغلوطة والمخطوطات فإنها تفتح الأبواب أمام مزيد من أساليب وأنواع القهر والحرمان والانفلات من النفس والضمور الإنساني لدى الغالبية العظمى من شباب العرب، فتدفع الكثيرين منهم إلى الانحراف والازدواجية في الفكر والسلوك والممارسة الحياتية.

خلاصة القول بأن قضيتنا المطروحة مؤداها : أن الأسرة العربية في سوادها الأعظم لا تزال تعيش داخل حلقات مغلقة يحكمها نسق أصولي مغلق " من التنشئة والتربية غلافها الخوف من المعرفة، لأن المعرفة الحقيقية حتماً ستؤدي إلى خلخلة البنية الثقافية السائدة الموروثة. فهل من شجاعة جسورة تقتحم عالم " الأصولية " التنشئة والتربية ونظم التعليم وأدوات الثقافة لتصبح أكثر تأثيراً وإيجابية ؟

الإسلام السياسي والعقل المستبد:

عشت عُمراً في القراءة والبحث والمشاهدات الواقعية لما يعيشه الإسلام السياسي في البلدان العربية من أزمة " عقل " حقيقية تتشكل أولويات أبعادها في أساسها الفكري الذي تقوم وتعتمد عليه ، فرغم أن تنظيمات وجماعات الإسلام السياسي تحظى بتأييد بعض المثقفين والمستنيرين والمتعلمين من أبناء أمة العرب ، لكنها في الغالب الأعم لا تحظى بتأييد أصحاب الفكر العقلاني والتفكير السديد الهادف من خلال النقد إلي الرغبة في الالتزام بالتغيير والتقدم وتحويل وتوظيف المعرفة والمعلومات إلي سلوك وحياة يومية ، لا علي أساس مثقفين مستنيرين !! من حملة الشهادات التعليمية مهما علت درجاتها ، فهم نتاج واستسلام طوعي لإ ملاءات نظام للتعليم (الخاص) يكرس الجهل والطاعة والتخلف ، غايته الأولى تراكم المعلومات لا التشجيع على النقد والابتكار و الخلق والإبداع .

فالعقل الرتيب (المستبد) غير النقدي يتم تشكيله من البداية على " التحكم والغطرسة " Dogmatism فيعيش حالة فكرية ترى انفرادها " بالحقيقة " فلا تجيز لغيرها الحق في مناقشة إدعائها أو الشك فيما جاءت أو تجئ به . هي عقلية ذات نسق فكري مغلق ، نسق فكري يقوم على إقصاء الغير ، يكتفي ذاتياً ولا يتأثر كثيراً من خارجه ، وتقاس درجة صلفه وتكبره حسب معايير معينة تقيم على أساسها الحواجز الكثيفة ، بينها وبين نظام الإيمان و اللا إيمان ، ونظام العقائد و اللا عقائد ، ثم إنكار واحتقار الوقائع التي قد تظهر أو تناقض هذه العقائد والإيمانات وترى أن حقيقتها مطلقة ، والأخر مخطئ (١١) .

وهو ما ظهر جلياً في " الحالة المصرية " منذ ٢٥ يناير ٢٠١١م وحتى اليوم (٢٢من أغسطس ٢٠١٤ م) حيث البداية مع قيام وكثافة الاحتجاجات وخروج الجماهير في ٢٥ يناير ٢٠١١ م وأغلبها جماهير من فئات الشباب للتعبير عن احتجاجها علي الوضع القائم في مصر وضد طغيان وتغول النظام السياسي الحاكم آنذاك برئاسة (حسني مبارك – أحد قادة حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ؟) وفي ذات التوقيت

والحدث يخرج المرشد العام لجماعة الأخوان المسلمين في مصر تليفزيونياً ليعلن " أن الخروج عن الحاكم في مصر لا يجوز بل ومحرم شرعاً !! ؟ " ولم يمر سوى ثلاثة أيام فقط واندلعت الفوضى في شوارع مصر وميادينها عقب صلاة الجمعة الموافق ٢٨ يناير ٢٠١١ م قائدها في التنظيم والحشد (جماعة الأخوان المسلمين) فإلي جانب حشد المظاهرات تم اقتحام مراكز و أقسام الشرطة ، ومديريات الأمن العام بالمحافظات واقتحام السجون وإطلاق سراح بعض المسجونين – لاسيما المسجونين سياسياً ومن هم رهن الاعتقال آنذاك – وكان رمز الثورة المصرية هو (ميدان التحرير بمدينة القاهرة) وجاءت اللوحات والإعلانات والرموز تحمل عبارات ضد النظام السياسي منها على سبيل المثال : تسقط الداخلية تسقط أمن الدولة ، يسقط القضاء الفاسد ، أرحل (والمقصود حسني مبارك) يسقط النظام ،يسقط .. يسقط حكم العسكر ، وتدريجياً بدأ أنصار الأخوان المسلمون وقادتهم يعتلون المشهد والساحات والميادين ، بل واستطاعوا أن يركبوا فوق " ثورة الشباب " واستطاعوا توجيه مسار الثورة _ التي لم يكن لها قائد آنذاك؟ _ وسارت جماعة الأخوان المسلمون بخطى سريعة لا ترى فيه سوى تحقيق النفع لها ولطائفتها وجماعتها ، فوصلت عن طريق الكذب والخداع إلي كرسي الحكم ، ومن إدعاءاتها وخداعها ترديد قولهم إعلامياً : أننا (أي الأخوان) لا نريد أكثر من ٣٠ % من كراسي البرلمان القادم !! وهم في نفس الوقت كانوا يخططون للاستحواذ على مقاعده كاملة .. ويروجون بأنهم لم يرشحوا رئيساً من الأخوان لرئاسة الوزارة القادمة !! ويستحوذون عليها بكاملها ؟ يقولون نحن (الأخوان) لن برشح من جماعتنا من يشغل منصب رئيس الجمهورية !! ورشحوا على عكس ما أعلنوا !! وجاء محمد مرسي العياط رئيساً لمصر !! واستمر الرئيس العياط لمدة قاربت العام لم تكن فيها البلاد في مصر في وضع آمن أو مستقر وإنما سادت الفوضى في المرور ووسائل النقل والبناء العشوائي وغير القانوني وانتشار الباعة الجائلين في كل مكان وفي كل مدن قرى مصر !! .

ثم حدث ما حدث في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م في ثورة شعبية انضم إليها كل من الجيش والشرطة وكافة الجهات الرسمية والحكومية بمصر ، وصحح المصريون مسار ثورتهم بعد إزاحة حكم الأوان عن البلاد ووضع المصريون دستوراً جديداً معدلاً دستور

٢٠١٤ م ، وانتخاب رئيس للبلاد .. وجاري الاستعداد لانتخابات البرلمان (مجلس الشعب) في الأيام القليلة المقبلة . ورغم ما جرى من أحداث متلاحقة في مصر خلال ثلاث سنوات تقريباً إلا أن ما كشفت عنه التجربة المصرية أن " العقل " النفعي للإسلام السياسي يمارس السلوك الخطأ ويفعل الفعل الخطأ ولا يعترف بفعله ، رغم أنه مرصود ومشاهد ومسجل إعلامياً يشتى وسائل الإعلام والاتصال (١٢) فضلاً عن خلقه و اتخاذه مواقف عدائية ضد العلمانية والشيوعية والمتمردين الثوريين والطائفية والإمبريالية والكنيسة العالمية باعتبارها جميعاً عدواً واحداً . وتؤكد المشاهدات الواقعية لحرق بعض الكنائس المسيحية في مصر واغتيال سياسيين وليبراليين في سنوات سابقة ، وتشويه لصورة الجامعات المصرية وخصوصاً جامعة الأزهر بالقاهرة ، والتظاهر بالعنف بداخل جدرانها وتحطيم وتدمير ما يمكن أن تطاله أيديهم ، وتشويه الجدران والمباني من الداخل والخارج بعبارات السب والقذف والإهانة بقصد الترويج " بأننا كأخوان مجودون " !!؟ و " لنا شرعية " يجب أن تعود إلينا ؟؟ .

تلك هي حالة الصلة الوثيقة بين الحركات والجماعات الدينية وبين الإسلام السياسي وأحزاب الإسلام السياسي ، فالثورات التي حدثت في مصر وتونس احتاجت إلي تصحيح مسار، وقد نجحت في مصر بثورة ال ٣٠ من يونيو ٢٠١٣ م . ويمكن القول أن الثورات العربية لم تتحدد معالم نهاياتها للفصل الأخير منها حتى الآن ، وأن كثيراً من أهداف الثورات العربية أو تحديداً أهداف ثورات العربي لم تتحقق حتى الآن.... وما زال " المجتمع المدني " يراقب ويتساءل ويتحرك ويضغط من أجل تعميق إصلاح جوهري لمختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها .

وفي خضم الأحداث المتلاحقة على ساحة المجتمعات العربية نجدها وبهويتها في مواجهة حاسمة مع أزمة حضارية لم يسبق لها مثيل تمثلت في بعض المظاهر التالية :

أولاً : استخدام (الدين) في أحداث الكثير من المشكلات والقضايا المجمعية بقصد إرباك المشهد الاجتماعي والسياسي وخلق حالة من الإرباك الفكري بين طوائف المجتمع تمثلت في ظهور وشيوع وتسويق بعض المفاهيم مثل : الشرع ، الشرعية ،

العدالة الاجتماعية ، مبادئ الشريعة ، أحكام الشريعة ، والتلميح حول وضعية المرأة والفنون والأداء الثقافي بشتى مجالاته والأخطر من ذلك الدخول بالتأثير الفكري (الخاص) إلي ساحات التربية والتعليم وإحلال قيادات تربوية وتعليمية محل قيادات أخرى، ووظائف محل وظائف أخرى بحجة تطهير مؤسسات الدولة من الفاسدين والمفسدين !! .

ثانياً : انسياق بعض فئات المجتمع وتأييدهم لهذا الفكر الذي يخلط بين الدين والسياسة ويرى تحقيقاً لأهدافه أن الخلط بين الدين والسياسة هو أكبر إيجابية – من وجهة نظرهم – لتحقيق العدالة الاجتماعية .

ثالثاً : جاءت ثورات الربيع العربي بنتائج كاشفة للأزمة الحضارية لكل من نظامي (التعليم) و (والسياسة) في البلدان العربية ، فالتعليم الحديث النظامي يعود إلي أوائل القرن العشرين إلا أن العائد منه لم يخلق ولم يكون حالة من الوعي الإيجابي العام المستقر والثابت في نظر السواد الأعظم من المتعلمين تجاه بعض القضايا المجتمعية الكبرى مثل رؤية التعليم لقضايا الديموقراطية في عالم العرب – وإن كانت هناك معضلات كبرى معطلة للإصلاح السياسي تتمثل في فرض وسيطرة النظم السياسية الحاكمة ، وعدم سماحها من الاقتراب منها !) فالبلاد العربية عاشت ولا زالت تعيش حالة سياسية مشوشة " هُلامية " التكوين والأداء ، مبنية في غالبيتها على نظم عشائرية قبلية ، وإما علي نزعات سياسية حزبية الشكل ، تتخذ من سياسات متوهمة مفروضة على تلك الأحزاب بأنها تمارس دوراً أو أدواراً سياسية ؟ .

رابعاً : جاءت ثورات الربيع العربي كاشفة لما يتبناه الإسلام السياسي من أراء وأفكار مغلوطة جوفاء ليست ذات معنى أو مغزى في سوق السياسة المحلية أو الدولية ، كما كشفت عن وجود رؤى مختلفة بين هوية الثقافة العربية ، وبين الديموقراطية وممارستها الفعلية ، وأن الممارسة الفعلية لمبادئ الديموقراطية وأساليبها ووسائل تطبيقها لم تتحقق إلا إذا وفرت وحققت الشعوب العربية قدراً من التنمية الحقيقية والارتقاء بالفرد إعداداً وممارسة وتعليماً ، فنحن في عالمنا العربي أصبحنا بحاجة إلي تعليم جيد يغرس

ويعلـم وينمـي مفـاهيم (الحريـة) و (والديموقراطيـة) و (العدالـة الاجتماعيـة) و (المساواة) وغيرها من مبادئ القيم العامة .

خامساً : جاءت ثورات الربيع برؤى كاشفة تمثلت في وضوح هشاشة الروابط بين نظم الحكم وشعوبها فمن تولوا حركات التغيير والإصلاح كانوا جماعات أو حركات حركت المياه الراكدة وربما نقول أن سياساتهم كانت في خداع الرأي العام وتضليله ! شعبياً أملاً في المساندة واستمرارها لهم ، إلا أن القطاع العريض مجتمعياً سرعان ما كشف هشاشة نظمه الساسية من جانب ، وتلون وعدم وضوح من كانوا يدعون الإصلاح ومحاربة النظم القائمة من قبل من جانب آخر . وفي نظرة أنثروبولوجية نجد أن خريطة " الإثنوجرافيا الثقافية " لثورات الشعوب العربية

كشفت أن الممارسة الديمقراطية بمفهومها الحديث ليست بالأمر الهين أو اليسير !!؟ .

سادساً : كشفت الرؤى المجتمعية لحالة الثورات العربية وما كان قبل قيامها أن هناك حالة من التحرك الخارجي ، بل قُل " التأمر الخارجي " منذ حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق والثانية بين العراق والكويت ، وما أعقبها وبوضوح ظاهر للعيان في " ثورات الربيع العربي " والعمل على شيوع ما يعرف " بالفوضى الخلاقة " في البلدان العربية . كل هذا جعل هوية الثقافة العربية في مأزق ، في الوقت الذي تُرسم فيه خريطة جغرافية إقليمية عن بُعد هي ما يسمى " الشرق الوسط الجديد " . ولكن يمكن القول أنه على الرغم من الدور الذي يؤديه مهندسو الشرق الأوسط الجديد ، تظل الثورات العربية وفقاً لخصوصياتها المحلية والإقليمية وهوياتها الثقافية ، تظل بيد شعوبها ووفقاً لتكوينها وظروفها فهي صاحبة الحق في تقرير مصيرها ، حتى وإن كان هناك فاعلون مجندون لتوجيه المسارات نحو وجهات معينة ، فإن إرادة الشعوب تظل باقية فوق كل التقديرات والحسابات .

الداعشية والوهم خارج الواقع:

تنظيم " داعش " واختصاراً يشير الاسم إلى دولة الإسلام إلى دولة الإسلام في بلاد العراق والشام : ثم تبدل الاسم من داعش إلي تنظيم " الدولة الإسلامية " حين أعلن التنظيم عن مبايعة أحد قادته يحمل أسماً جديداً هو " أبو بكر البغدادي " تيمناً بإعادة الخلافة الأولى لسيدنا أبو بكر الصديق والبغدادي نسبةً إلى " بغداد " نقطة ارتكاز وانطلاق الدولة والخلافة، في حين أن هذا الخليفة هو " عبد الله إبراهيم " المتمرد منذ عام ٢٠١٠م على أستاذه الأردني " أبو مصعب الزرقاوي وتلاسن مع أيمن الظواهري قائد تنظيم القاعدة . . فقاد " البغدادي " تنظيماً صغيراً وجعل مقرة بلاد العراق . . ووهماً ستضم داعش بلاد الشام داخل سوريا لأسباب لوجستية . . ورأت الفصائل الجهادية " الإرهابية " الأخرى نفسها داخل الانضمام والانتماء إلى تنظيم دولة الإسلام.. وتحول " الوهم " حلماً بأن حدود الدولة الإسلامية (أي الإمبراطورية الإسلامية) دولة الخلافة والصحوة الإسلامية ستمتد من شرق آسيا إلى شرق أوروبا وتضم مساحات كبيرة من أفريقيا .. واضعة سياسة تكفيرية تشمل محاربة " طواغيت " الداخل وأنظمته الفاسدة في بلاد الإسلام، وتكفيرية لكفار الغرب!! وإعلاء دعوة التنظيم وتحقيقها في خطواتها الأولى " بتعبيد البشرية كلها لربها ".

فكرياً .. ألتصق أنصار التنظيم بمبدأ فكري مؤداه " نشر الحاكمية " !! استناداً بفهم خاطئ منهم إلى قول الله تعالى : " إن الحكم إلا لله " ووجدوا في كتابات الباكستاني الأوردي أبو الأ علي المودودي وكتابات المصري سيد قطب في أواسط الستينات من القرن العشرين وكتاباتهم حول التكفير والحاكمية .. ونظراً للقنوات المشوشة في الاتصال والتواصل الفكري والاهتمام فقط بالقشور دون الجوهر وجدت تلك الكتابات مؤيدين لها من الشباب المسلم تحت دعوى " الصحوة الإسلامية ضد الطغيان والطاغوت والكفر فاعتنقت تلك الجماعات والتنظيمات فكراً متطرفاً بنكهة سلفية جهادية متشددة رسالتها الدعوة إلى تطبيق " شرع الله " والحفاظ " وهماً !! منها أنها حققت " الشرعية " التي ارتضاها الله لها على الأرض.

كل هذا وما صاحبة ويصاحبه من تلك الجماعات والتنظيمات الجهادية والتكفيرية والسلفية المتشددة وما يدور الآن على مسرح الأحداث في بلاد العرب وغيرهم سواء في شرق آسيا أو في أفريقيا الوسطى، ما هو إلا رد فعل لحالة مجتمعية دولية أو نظام دولي عالمي ادعى انه جديد في فترة ما ؟ (أوائل تسعينات القرن العشرين) تبلور خلالها :

– الارتباك الدولي نتيجة تفتيت الأقطاب الدولية (انهيار الإتحاد السوفيتي) . !!

– إدعاء التصديق الزائف بظهور قطب أحادي هو الدولة الأمريكية .. أو قُل الإمبراطورية الأمريكية !!

– الارتباك الواضح في سياسات الأحلاف الأوروبية التي إن تعاملت بفردها كدول تصبح في التعامل الدولي ليس لها لون أو طعم أو رائحة. فكان قيام الإتحاد الأوروبي طوق النجاة لها .. وإلى حين !!

– أنظمة دولية " هشة " في بلدان العالم الثالث شرقاً وغرباً إلا القليل منها من حافظ على هويته وبقاء ونقاء أصالته .

– الكراسي السياسية " المتسمرة " بمسامير صلب لا يصدأ واعتلائها بطواغيت لا يفقهون السياسة أو الدين بل ولديهم الرغبة الملحة في التوريث لمن يخلفهم في تلك الأوضاع المهنية لهم ولشعوبهم !!

– ظهور التيارات والتنظيمات الدينية المتشددة كنشاط المسكوت عنه، لا في بلدان المسلمين والعرب فقط وإنما امتدت تلك التنظيمات والحركات الجماعات الإسلامية الدينية المتشددة إلى خارج حدود بلاد الإسلام إلي الغرب الأوروبي والأمريكي فكانت أحداث الحادي من سبتمبر عام ٢٠٠١م

كل هذا نتيجة لغياب الخطاب الديني المعتدل الإصلاحي كما حدده من قبل رائد الإصلاح الإمام " محمد عبده " بل اعتلى مقاصد الإمامة والتفسير الديني من لا صفة لهم ولا حرفة ، فانتشروا في زوايا " المساجد والجوامع وشاشات الفضائيات وشبكات التواصل الإلكتروني ولكن بنكهة خرافية خزعبلاتية يمتطون جواد السحر والشعوذة

لإصلاح الفكر ومقاصد الدين وذات البين ، فتوقع الجهاديون على أنفسهم والتكفيريون على أنفسهم والسلفيون بأنواعهم على أنفسهم وجماعات الإسلام السياسي خفاءً ومستتر ظاهرية بالجماعة المحظورة (جماعة الإخوان المسلمين) محلياً (مصر) وإقليمياً الأردن والشام وليبيا وتونس والسودان وغيرها، ودولياً في بلاد العالم .

وحين جاءت ثورات الربيع العربي .. وبغض النظر عن أسباب قيامها .. ومنظميها ومحركي الأحداث فيها .. وانضمام الائتلافات الدينية والليبرالية إليها فقد ظهرت الجماعات الدينية بشتى فصائلها على مسرح الأحداث المجتمعية آنذاك ومازالت تحمل " وهماً " نزوعها ورغبتها في قيام الدولة الإسلامية !! فجاءت بعبارات رمزية بعضها متأصل مثل " الإسلام هو الحل " والدعوة إلي تطبيق شرع الله و " صلي على النبي " و " اعتصموا بحبل الله جميعاً " .. الخ . وبعضها مستحدث مثل " يسقط النظام " و " يسقط حكم العسكر " و " تطهير القضاة والشرطة " و " محاربة الفساد " و " إسلامية .. إسلامية " .. الخ . فظهرت في الميادين والساحات وعلى جدران الحوائط وفي الشوارع رمزيات ورايات إعلام " تنظيم القاعدة " وجماعة بيت المقدس وشعارات الإخوان المسلمين والتوجهات السلفية، وجرى ما جرى من أحداث داخل بعض البلدان العربية فيها . مثالاً في مصر وليبيا وتونس وزعزعة للاستقرار في الأردن والبحرين وبلاد الشام ومسرح الأحداث في العراق وغيرها .

كل هذا .. والعودة إلى " داعش الوهم " فتنظيمها يرغب في دولة اسامية بلا حدود جغرافية، لا تقترب بحدود المكان وزمنية الدولة، ليس لها ممثلين سياسيين دبلوماسيين في دول أخرى تعتمد على كيانات بدائية في المال والإدارة وتوزيع أو عدم توزيع الغنائم وإدارة معسكرات التدريب العسكري .. هدفها الأول حصاد أرواح الغير (غيرهم) عن طريق العنف والقتل.

داعش .. الدولة .. لا تعترف بأية قواعد استقر عليا المجتمع الدولي في الكيان السياسي والحدود الدولية والتبادل والتمثيل الدبلوماسي والقوانين الدولية، وإنما هدف "داعش " تحقيق قيام دولة الإسلام .. فمن هو مسلم على منهج داعش يبقى ويستمر ..

ومن هو على غير مبادئ داعش إما أن يدفع الجزية ليبقى و إما أ يدخل الإسلام .. أو يقتل !!

وتحققت رسالة " أسامة بن لادن " عندما حظر قبل وفاته من تنظيم داعش وأعتبرهم دمويين !! فتحقق فيلم الرعب على أرض العراق والشام مذابح بمعنى الكلمة تُنحز فيها الرقاب ، و تُنحر الرؤوس وتركل بالأقدام، ويصلب فيها الضحايا على أعمدة الإنارة وأسوار الحدائق، ويجبر الأسرى بالمئات على حفر قبورهم ثم رصهم فيها قبل رميهم بالرصاص، تخريب لدور العبادة وعدوان رهيب على كل من لا ينتمي إليهم في الدين والمذهب والطريقة، عداء لا مثيل له للشيعة فخدعوا دولاً إسلامية غنية لمدهم بالأموال والعتاد !! أثبتوا للعالم أنهم يحتقرون " الحياة "ويتساهلون في هدرها إزاء كل من هو مختلف عنهم والأكثر من ذلك انخداع الغرب الأوروبي والأمريكان في رسالة داعش !! وهذا ما تؤكده بعض الأحداث في العراق وبلاد الشام خلال شهري " يوليو و أغسطس " عام ٢٠١٤م ذاك نموذج للأصولية " المتفيقهة !! " بحسب تفكيرها وعقيدتها الذهنية لا تجلب الشر والضرر لنفسها فقط ، وإنما تسئ إلى دينها وإلى الإسلام والى بلاد المسلمين أجمع . والحل في الدعوة الحقيقية إلى الإصلاح بأيدي مخلصين يملؤهم العلم والوعي والانتماء والإخلاص لله والوطن .

المجتمع المدني: الحراك و الإيجابيات

المجتمع المدني، المجتمع الأهلي ، المنظمات غير الحكومية ، النقابات العمالية و النقابات المهنية ، الاتحادات العمالية ، النوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية ، الجمعيات الأهلية ، الجمعيات ذات النفع العام .. وغيرها . كلها مفاهيم تتداخل في بعضها البعض عملاً ونشاطاً وأهدافاً وتأسيساً يقوم على إبراز دور كل منها مدى إسهامها في بناء " الدولة الحديثة " أو ما يطلق عليها الدولة المدنية ، تلك الدولة التي تمثل حالة متفردة في نشأتها فهي دولة لا متطورة عن " لا دولة القبيلة " ولا متطورة أو ذات نشأة عارضة عن " دولة دينية " خرجت من تحت عباءتها .

المجتمع المدني بمؤسساته المشاركة في التفاعل الاجتماعي يعد حالة ذات نشوء مجبر في الاختيار ليواكب دورها التطورات والتحولات العالمية والإقليمية السريعة والتي تمس جوانب الحياة والتنمية ، وهو مفهوم يضرب بجذوره في عمق التاريخ ، فالمجتمع المصري الفرعوني القديم ومجتمعات بابل وآشور ومملكة سبأ والفينيقيون وغيرهم لم تخلو حياتهم من الحياة المدنية ، وإن كانت بشكل معين وبنموذج خاص من خلال التوافق على " عقد اجتماعي " يحقق المصلحة العليا للناس في وطن وإقليم .

إلا أن الحديث عن المجتمع المدني في الظرف الراهن قد ربط بين قيامه وبين المجتمع المدني الأوروبي الصناعي المدني الحديث ، فحضارة الغرب هي حضارة اقتصاديات السوق تتشابك فيه طبيعة وشكل العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني وبين نظرائها في البلدان الأجنبية الأخرى (الغير أو الآخر) ويدخل فيها علاقات التمويل والاستثمار وتوظيف رأس المال وتنسيق المواقف تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية محلية كانت أم إقليمية وعالمية (١٣) . وبغض النظر عن الاستغراق في الطرح النظري تاريخياً وتأسيساً لمنظمات المجتمع المدني إلا أنه يمكن القول أن دور المجتمع المدني أصبح متنامياً ومتطوراً وذا " حراك " عالمي لا يتوقف عند حدود المكان والزمان ، وأصبح شريكاً أساسياً في التأثير على صناعة سياسات التنمية الدولية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار ما يعرف بالمشاركة في إدارة شئون العالم International Governance (١٤) . فها هو بان كي مون Ban Kim on يقول في خطاب تنصيبه أميناً عاماً للأمم المتحدة عام ٢٠٠٧ م عنوانه :

"أمم متحدة أقوى لعالم أفضل " .. يقول إنني عاقد العزم على إحراز التقدم خطوة خطوه والاستفادة مما تقدم في مسيرة التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ، فهناك الكثير والكثير من المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني شركاء لمنظومة الأمم المتحدة وبينها وبعضها صلات قيمة وإيجابية ، فالتشاور بين منظمات المجتمع المدني وبين الأمم المتحدة لا ينقطع ودائم بشأن السياسات والبرامج .

وعودة إلي الثقافة العربية في علاقتها بالمجتمع المدني لنجد شيوع مفاهيم ومصطلحات ومفردات متعددة ، لكنها تعبر ضمناً بالإشارة إلي المجتمع المدني ومنظماته، من تلك المصطلحات ما يطلق عليه " القطاع الثالث Third Sector " ويستخدم لتمييز المجتمع المدني عن القطاع الحكومي من جهة ، وعن القطاع الخاص أو السوق الهادف للربح من جهة ثانية . وكذلك مصطلح المنظمات الأهلية غير الحكومية Non Governmental والمعروف عالمياً تحت مسمى Organization NGOs ويقصد بها المنظمات والهيئات التي تشكل جزءً من الحكومة ، ولكنها لم تؤسس بمعرفتها (١٥) .

هناك رأي آخر يتبناه جون كين John Kean لمفهوم المجتمع المدني يراه على التناقض مع الدولة الرسمية ، فالمجتمع المدني عنده كل ما هو غير الدولة Non State وكل ما هو غير المجالات التي تحكمها آليات السوق الحديث (١٦) . المجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان مدافعاً عن مصالحه الشخصية وعن عالمه الخاص ، ويضع ذلك في مقابل الدولة التي لا تمثل سوى فضاءً بيروقراطياً يتحول فيه الإنسان إلي عضو ضمن جماعة مسيرة لا حول له فيها ولا قوة (١٧) . المجتمع المدني في رؤية أخرى هو تعبير عن أشكال جديدة أكثر تطوراً للمشاركة الشعبية (بلا سقوف) تتبلور فيه التصورات والاختيارات والقرارات التي تمس المصير العام والمصائر الجزئية لنشاط مجموعة لا محدودة من التجمعات والهيئات والتنظيمات المدنية غير الحكومية وذلك في ظل تراجع الدور الحكومي لصالح تلك المنظمات المدنية (١٨) . وهناك من يذهب إلي أبعد من ذلك ويرى في المجتمع المدني تعبيراً عن رأس المال الاجتماعي ومرادفاً عملياً للتقدم الإنساني ، فالمجتمع المدني من وجهة النظر هذه يمثل رأس المال الاجتماعي كأحد أنواع رأس المال الخمسة ، التي تمثل الأركان الأساسية للتنمية المستدامة جنباً إلي جنب مع رأس المال الطبيعي (النقود وما في مستواها من قيم ومكونات مادية) ورأس المال البشري ، ورأس المال الذي أبدعه البشر (الثقافة والتكنولوجيا وتطوراتها) ورأس المال الثقافي في القيم والأخلاقيات وأنماط السلوك (١٩) .

وكل ما ورد من رؤى حول مفاهيم المجتمع المدني والأدوار التي يقوم بها تظل القاعدة الرئيسية لمهام وظائفه في قيامه بالأدوار الفاعلة (من وجهة نظر أعضائه المنتمين إليه) في مجال حقوق الإنسان مثل " العمل أو الإحساس بحمل هموم المواطنين ، وتنقية الرأي العام والسعي للقضاء على الخلافات والصراعات والدفاع عن الفئات التي تعاني التمييز والحرمان والتهميش ، وتبادل المعلومات والتبليغ عن أية انتهاكات إنسانية ، والمساهمة في توفير نظام حماية فعال ميدانه المجتمع الإنساني .

إلي هذا الحد وقد لا يكون في الأمر شيء ولا في النية والغرض ، إلا شيء واحد هو دفع الإنسانية إلي الأمام بقدر ما يستطيع المجتمع المدني أن يؤديه ، بعيداً عن أي غرض ومتنزهاً عن أي هوى أو ذاتية . وبما ان مجال المجتمع المدني أصبح متسعاً بل ويزداد نشاطه اتساعاً يوماً بعد يوم ، وأصبح المفهوم " المجتمع المدني " يشير إلي كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة أو الحركة أو المنظمة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة ،وتشمل أنشطة متنوعة في الغايات والأهداف ينخرط المجتمع المدني فيها بقصد تقديم خدماته مثل دعم التعليم ودعم وسائل الانتقال ، ودعم المؤسسات والمراكز الصحية الطبية ، والمشاركة في وضع السياسات العامة ، وهذا ما يسمح لأعضاء المجتمع المدني بإقامة التجمعات واللقاءات خارج دائرة العمل الحكومي لنشر معلومات الجماعة أو المنظمة وهنا قد يتحقق لأعضاء المجتمع المدني هدفان في آن : إما معاقبة صانعي السياسات المجتمعية من الحكوميين وغير الحكوميين وإما مكافأتهم والثانية نادراً ما يكون اللقاء بشأنها ! ؟ حيث أن الأمر برمته أمر تنافسي كما عايشتنا وعشنا نحن حالات الأداء لبعض مؤسسات المجتمع المدني التي يطلق عليها تجاوزاً مؤسسات مؤثرة وفاعلة في الحياة اليومية .

وقد تكون نوايا المجتمع المدني إيجابية في كل هدف تحققه ، إلا أن بعض الجمعيات وتحت ستار وعباءة المجتمع المدني قد تمارس أدواراً لا تخلو من المصالح الأنانية والذاتية ، ولا يهمها سوى " نصرة " القضية الخاصة بالجماعة ، فنجد أنفسنا نعود إلي مربع البداية وتكون المحصلة من كل هذا النشاط (صفراً) !!؟ وأبسط النتائج أن الجماعة لا تقبل الرأي الآخر طالما يتعارض مع أهدافها ، وهنا تكون الديموقراطية وأسس

بناءها في خطر دائم ، يلتمسها تياران : تيار الدولة الرسمية بمؤسساتها النيابية والتشريعية والتنفيذية ، وهو تيار يتطلع غلي إقامة ديموقراطية منضبطة محكومة بالقوانين والقواعد ، وتيار مؤسسات المجتمع المدني القائم علي المشاركة التطوعية والاختيار والحرية الشخصية والمسئولية الفردية وما يقدمه من عطاء للمجتمع الذي يعيش فيه المرء _ وقد يتعدى تقديم الخدمة الحدود الإقليمية _ مجتمع مدني يتطلع إلي إقامة ديموقراطية ليبرالية سياقها الإطار الأخلاقي (قيمي) قبل أن يحكمها القانون .

محنة الإسلام السياسي في التجربة المصرية

منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كانت الساحة الفكرية المصرية منشغلة إلي حد كبير مشروع التحديث الغربي سياسياً وشمولياً على يد والي مصر محمد علي باشا الكبير ، وفكرياً في جهود علماء التنوير منهم الرواد الشيخ محمد عبده وقاسم أمين والشيخ مصطفى عبد الرازق وغيرهم . وما أن جاء منتصف القرن العشرين حتى ظهرت جلياً أفكار ومعتقدات الليبرالية الغربية والاشتراكية المزدوجة شرقاً وغرباً داخل الساحة السياسية والثقافية المصرية . ومن الطبيعي في جو فكري كهذا لابد وأن تسود فيه أبعاد ودرجات من التطرف والاعتدال ، بل وأن تأخذ في نموذج ثالث شكل الأيديولوجيا . وكل هذا ورغم الإحساس بوجوده في الساحة الفكرية والسياسية المصرية ، إلا أنه لم يؤثر بتلك التوجهات بشكل فردي أو جماعي مشترك بفاعلية في القاعدة الجماهيرية الشعبية المصرية .

ورغم ذلك فمن الإنصاف إلا ننكر أو ننسى دور تلك التوجهات والحماسة الفكرية في نضالها ضد الاستعمار الأجنبي المسيطر على مصر آنذاك ، ودورها في الإسهام في تشييد كيانات (أحزاب) سياسية تسعى إلي ضم القاعدة الجماهيرية إليها كحزب الوفد بزعامة سعد زغلول والحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل وغيرهما . وجاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لتحدث تغييراً مجتمعياً في إعادة ترتيب ما هو قائم داخل الوطن في نظام السياسة والنظام الاقتصادي والثقافي والتعليمي والرؤى الداخلية والخارجية من منطلق تبني مشروعات اعتبرها قادة الثورة آنذاك أنها مشروعات كبرى مثل

تـأميم قنـاة السـويس المصـرية ، ومجانيـة التعليـم ، والإصـلاح الزراعـي ، وإعـادة توزيـع الملكيـة الزراعيـة (الأخـذ من كبـار ملاك الأراضـي والإقطاع وتوزيعها على المعدمين من فقراء المزارعين) ومشروع بناء السد العالي على النيل وما جاء به من عائدات إيجابية في الزراعة والصناعة وتوليد الكهرباء ، وإعادة تخطيط قنوات الري ، وتوزيع المياه في ربوع الأراضي المصرية .

كل هذا وظل المشروع الفكري المصري في حالة تحفز وترقب ، لاسيما بعد أن سيطر الاتجاه السياسي الواحد في مصر على الساحة المصرية هدفاً لنجاح الثورة وتركزها ورعايتها في يد مجموعة آمنت بأفكارها والعمل على تحقيق أهدافها ، وتمثل ذلك عملياً في قيام الاتحاد القومي ككيان سياسي واحد بديلاً عن الأحزاب السياسية ، ثم جاء بعده وليحـل محلـه الإتحـاد الاشـتراكي وقـد جـاءت تلـك الكيانـات علـى أنقـاض الأحـزاب السياسية التي كانت موجودة في الساحة المصرية أضف إلي ذلك صراع القوى الخارجية المتكاتفة معاً ضد مصر آنذاك بعد إعلان مصر موقفها صراحة أنها ستقف إلي جانب كل القوى الثورية في العالم ، وانضـمام مصـر إلي حركة عـدم الانحيـاز بزعامة مصـر والهنـد ويوغوسـلافيا ، فكـان الـرد الغربي والخـارجي تعرض مصـر إلي ضـربة عسـكرية تمثلت في العـدوان الثلاثـي علـى مصـر علـى مدينـة بورسـعيد رمزيـة مـدخل منطقـة قنـاة السـويس (إنجلترا وفرنسا وإسرائيل) بدعم لوجستي من الولايات المتحدة الأمريكية وبعدده جاءت حروب ١٩٦٧م و١٩٧٣م لتنهك القوى في الجسد المصري عسكرياً واقتصادياً !!؟

تلـك الأحـداث الأخيـرة وخصوصـاً فـي أحـداث ١٩٦٧م والنكبـة العسـكرية والسياسية التي ألمت بمصر علي يد إسرائيل واحتلالها لشبه جزيرة سيناء وسيطرتها علي الضفة الشرقية لقناة السويس وتعطيل الملاحة بها وعدم قدرة السفن العالمية على المرور بالقناة كل ذلك وضع القيادة السياسية والعسكرية في مصر في مأزق لا مثيل له عبر التاريخ الحديث والمعاصر . إلي أن جاءت حرب ١٩٧٣ م وانتصار المصريين فيها وعبورهم إلي أراضي سيناء وعودة ممر قناة السويس تحت السيطرة والسيادة المصرية ، وبعدها سار التعامل مع الأحداث في سُبل من الحوار السياسي انتهى بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ١٩٧٨ م والمعروفة سياسياً باسم معاهدة " كامب ديفيد "

في تلك الأثناء كانت جماعات الإسلام السياسي في مصر وتحديداً على يد جماعة الأخوان المسلمين التي تأسست عام ١٩٢٨م علي مؤسسها حسن البنا تسعى إلي القفز على الساحة السياسية بإتباعها لنهج يجمع بين الدين وحرفة السياسة – التي لا تجيدها !! – شعارها في ذلك لكسب تأييد الجماهير " الإسلام هو الحل " أي أن الإسلام هو الحل لأننا ابتعدنا عن منهج الإسلام (وعليه هُزمنا في ١٩٦٧م !!) والإسلام هو الحل (لأننا انتصرنا في ١٩٧٣م) عندما اقتربنا من منهج الإسلام وأخذنا بتعاليمه ، وتوجه المصريون إلي الله بالدعاء والتكبير والتهليل وهنا لا يهم أي تخطيط عسكري أو استراتيجي فكراً وعملاً وتنظيماً وإمكانيات لوجستية في التموين والإمداد والإعلام السياسي والفكري ، وإنما هدف جماعة الإسلام السياسي هو أن تكسب من القاعدة الجماهيرية الشعبية أكبر قدر ممكن من التأييد .

كل هذا قد أدى إلي تحولات عميقة في الحياة الفكرية المصرية ، وأصبح الكيان الثقافي في مصر منذ منتصف السبعينات مشطوراً إلي نصفين :

الأول – يدعو إلي الاحتماء بالتاريخ الحضاري والعقائدي للإسلام وثقافته الموحدة من وجهة نظر أنصار هذا التوجه ولا سبيل للخروج من مأزق الأمة المصرية إلا بتبني " الإسلام هو الحل

والثاني – فريق يناضل بشتى التوجهات الليبرالية تارة والاشتراكية تارة أخرى والتحديث وتبني نتائج العلمانية من ناحية ثالثة ، فضلاً عن التوجهات القومية التي تم التأسيس لها في خمسينيات وستينيات القرن العشرين ، إلي أن أصبحت الساحة الفكرية المصرية – سياسياً وثقافياً في الربع الأخير من القرن العشرين وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين خالية من أسس الفكر البناء ، بل وتعيش حالة من الهزال الفكري الثقافي والسياسي ، وإن وجدت هناك مجهودات في هذا الشأن فهي مجرد نشاطات فردية يقوم بها أشخاص ومفكرون وعلماء .. أما حركة كبرى ذات نطاق أوسع " مجتمع " فهذا لم يتحقق ، بل أن تلك الفترة التاريخية المشار إليها كانت تجريفاً للفكر والثقافة والسياسة والاقتصاد .. تدمير متعمد لأركان وعناصر البناء الاجتماعي المصري ، تدمير

لكل ما هو قائم بالفعل في التعليم والصحة والعمل والنشاط الثقافي ، وبدون وعي أو حسابات تكدس السكان في كُتل سكانية داخل العشوائيات الحضرية مع غياب التخطيط العمراني في أبسط أدائه . وأُختزلت السياسة المصرية فقط في اسم (الحزب الوطني) ككيان سياسي تمارس الدولة من خلاله ما يحلو لها في الساحة المصرية داخلياً وخارجياً !!؟ هو كيان سياسي يضم قاعدة شعبية ذات مصالح ضيقة – ليس لديها رؤية للصالح العام – منتمية إليه انتفاعاً لا فكراً وفلسفةً .

في خضم تلك المسيرة الهزيلة التي أصابت الساحة المصرية فكراً وسياسةً وأنشطةً مجتمعية مرت أحداث متوالية في انتخابات برلمانية (لمجلسي الشعب والشورى) وفي دورات متتالية وانتخابات رئاسية هي بالأساس (صورية الشكل والجوهر) ظهرت خلالها بوادر الهمس سراً تارة والعلانية تارة أخرى بالترويج لفكرة " توريث الحكم " لجمال مبارك ابن الرئيس ! وتعامل المروجون لهذا الطرح والمسوقون له بأساليب لا تخلو من " اللؤم " السياسي ولا أقول الدهاء وإنما هو " الغباء السياسي " بعينه . ونسى هؤلاء المروجون أن المجتمع المصري تتجذر فيه عبر العصور الفكرة التعاقدية بين الحاكم والمحكومين منذ أمد طويل وقبل أن تعرف الدنيا صياغة نظمها وبنيانها السياسي ؟ فالشعب والجماهير المصرية تعرف متى تسكت ؟ ومتى تتحدث عن نفسها مع حاكمها ؟ بشرط إلا يكون هناك إخلال بين طرفي العقد ولا يصيبه أي نوع من أنواع التدليس ؟

ومع أيدي خفية تعمل في الداخل والخارج ضد استقرار الحالة المصرية ، ظهرت بعض حركات " الاحتجاج " و " الانتفاضات " بعضها بل وأغلبها برئ في التوجه والهدف ويعمل من أجل الصالح العام ، وبعضها ذات الأقلية منها قد يكون سيئاً في التوجه والهدف ؟ وقد يكون مدعوماً بهيئات و منظمات خارجية مادياً وفكرياً وتدريبياً ، والبعض الآخر يعمل بجهوده الذاتية مع الاختلاف في النوايا وتحقيق الأطماع والأهداف ما بين الذاتية) الشخصية) والوطنية وهي مرحلة لا تخلو من انتشار الفكر المتطرف ، وفكر الخرافات والخزعبلات وفتاوى الفضائيات والتواصل مع العالم الإلكتروني الافتراضي ،

وهي حالة فكرية مصرية بل وعربية شدتنا إلي الوراء وأصبحنا معها نعيش " حالة أزمة " تتربص بطموحاتنا وأمال مستقبلنا ؟

وقامت ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م حيث جاءت الأولى محركة للمياه الراكدة في الحياة السياسية وكرد فعل لحالة " الغباء السياسي " وأبسطها تهكم رئيس مصر على السياسيين والمثقفين – حينما اقترحوا إقامة " برلمان مواز " للبرلمان المنتخب تزويراً – بقوله

" طيب خليهم يتسلوا ؟ " كان ذلك عقب انتخابات برلمان ٢٠١٠ م في مصر ، فخرجت الجماهير في ٢٥ يناير ٢٠١١ م تنادي بفسخ العقد الاجتماعي مع الرئيس والنظام ، وتلك حالة كما ذكرت سابقاً .. تراثاً مصرياً قديماً .. إذا لم يراع الحاكم صدق أداء دوره فمصيره في حكم مصر سيكون إلي زوال لا محالة . تلك حالة دستورية متجذرة في المخيلة الشعبية المصرية منذ عصور مضت ، فهي ليست الثورة الشعبية المصرية الأولى ضد الحاكم ، ولن تكون الأخيرة إذا لم يُحسن الحاكم أداء دوره ومهمته مع هذا الشعب الواعي بالفطرة .

جاء الإسلام السياسي وقفز على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م لا في أيامها الأولى – حيث قال مرشد الأخوان المسلمين آنذاك – إن الخروج علي الحاكم مُحرمُ شرعاً ؟؟ وعندما بدأت الجماهير تحتشد في الميادين والشوارع عقب صلاة الجمعة من يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ م ركب الأخوان المسلمون ثورة الشباب وعملوا ٠ لا أقول علي قيادتها ، وإنما تحريكها وزيادة الحشد لها ميدانياً وبدات جماعة الخوان المسلمين وقادتهم في الظهور بداخل الميادين ، وصار ميدان التحرير بمدينة القاهرة رمزاً للثورة المصرية قي الداخل والخارج ، هي ثورة شعبية لكنها كانت تخلو من القيادة والزعامة كما يكون في كل الثورات المخطط لقيامها .. ووجد الأخوان أنفسهم في موقع الحدث بين الأخذ والشد والجذب من ناحيتهم إلي أدركوا أن هدفهم في الوصول إلي كرسي الحكم بات قريباً ؟ وتحقق لهم ما أرادوا تقلدوا الحكم " سنة " من ١ يوليو ٢٠١٢ م إلي ٣٠ يونيو ٢٠١٤ م .. تلك سنة مرت على مصر كانت من أصعب ما واجهته الدولة المصرية في

حياتها في تاريخها الحديث والمعاصر داخلياً وخارجياً ، فداخلياً كان التحدي الأكبر ولا زال في مواجهة الإرهاب الفكري المستتر بستار الدين وتدهور الحالة الأمنية وتفسخ الحالة السياسية وانزواء الحركة الثقافية في شتى ميادينها وهي حالة ولا زالت قائمة وإن كان هناك بعض التحسن بفضل القيادة السياسية الجديدة في مصر . ودون التفاصيل في تسارع الأحداث المجتمعية المصرية من أجل تصحيح مسار ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ م لترتدي ثوبها الحقيقي ثوب الوطنية المصرية المنسوج بنسيج وغزل (الشعب والجيش والشرطة) بعد أن كانت الهتافات والشعارات السلبية السيئة لفئات ضالة خدعت من حولها واستأجرت البعض منهم لتأييدها تنادي في أصوات بذيئة " يسقط .. يسقط حكم العسكر !! " ولم يمر وقت إلا وأنكشف الستار والقناع عن الوجه القبيح لجماعة الإسلام السياسي في مصر وسقطت الأقنعة الملونة بلون الدين والدين منها براء ، والملونة بلون السياسة وهي لا تعرف للسياسة نهجاً أو مذهباً أو علماً أو وطنيةً وكانت الثورة الشعبية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م لتعود مصر إلي مصر وأهلها .

خاتمة .. استنتاج ومداخلات

ليس هناك من ينكر أن ثقافة الأمة العربية وهويتها عاشت ولا تزال حالة من التناقض مع الذات ، أو قل حالة توفيقية بين الاتجاه العلماني الغربي ، والاتجاه الإسلامي التراثي ، وذلك رغم الجهود التي قامت بها المدارس الفكرية النقدية العربية منذ القرن التاسع عشر ، والتي تبلورت وتحولت في النصف الثاني من القرن العشرين وبعد مسيرة زمنية طويلة إلي " حالة نقدية " يهدف مفكروها إلي تجاوز الاتجاهين الغربي والأصولي .. والسعي إلي إقامة موقف فكري مستقل . وتستند تلك الحركة النقدية العربية الجديدة إلي مقولة مؤداها : أن المعرفة المنقولة أو المستوردة لا يمكن أن تحرر الفكر أو تطلق قوى الخلق والإبداع في الفرد والمجتمع ، بل تعمل على تعميق وتعزيز علاقات التبعية الثقافية والفكرية والاجتماعية . ورغم جهود تلك المساعي الفكرية إلا أن الوضع الفكري تجاه هوية الثقافة العربية لا زال يتحرك ويتجاذب داخل شكل هندسي ثلاثي الأبعاد أو الأضلاع هي (التراث الإسلامي الموروث – التراث الغربي الحديث والمعاصر " الوافد " والمتحرك – الواقع المباشر بين التسليم بما هو قائم وبين القبول والرفض والنقض بما هو وافد أو متوارث ؟ .. فيمثل الباحث والمفكر العربي المهموم بواقع وهوية ثقافته حالة صراع فكري تجعله في حالة نضال دائم من أجل تحقيق حالة خاصة وذاتية تتوحد فيها جهود التنظير وأفعال الواقع في مسالك الحياة ، حتى يتم التكامل بين الناس وثقافتهم أو ثقافاتهم المعاشة . ومن خلال إمعان النظر في المشهد العربي وثقافته وتعامله مع واقع الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية ومابين الانغلاق الأصولي والحراك الثقافي الحداثي لبعض منظمات المجتمع المدني العاملة على أرض الواقع يمكن أن نستخلص النقاط .. النقاشية .. التالية :

أولاً : يبرهن المشهد الثقافي العربي في عمومه على حالة هوية ثقافية مهددة بالتفتت والتشرذم بل والاختفاء ، فقيم المواطنة الحقيقية أصبحت مهددة على يد من يدعون إسلامية الأمة وتحقيق الخلافة ، فبقرون بأن الوطن " عفن " ويسعون إلي تحقيق أمة بلا حدود مكانية حتى وإن كان ذلك على سبيل تصعيد حالة الفوضى الراهنة ،

وتفتيت الأوطان ، متأثرة في ذلك بما كتبه أبو الأعلى المودودي عن رفضه لفكرة الوطن والوطنية والقومية باعتبارها ضد فكرة " الأمة الإسلامية " التي لا تعرف الحدود القطرية ، فالحدود القطرية خلقها وصنعها الاستعمار الغربي وهو قول في حكمة حق ولكن يراد به باطل !! والأخطر إلي جانب التهديد في هوية قيم المواطنة وما يصاحبه من تهديد في هوية قيم الدين الإسلامي الحنيف وثوابته الرئيسية والتي قال عنها رسولنا الكريم محمد (ص) " من مات دون دينه فهو شهيد ، ومن مات دون وطنه فهو شهيد ، ومن مات دون عرضه وماله فهو شهيد " وقول أمير الشعراء أحمد شوقي في قيمة الوطن : وطني لو شغلت بالخلد عنه * نازعتني إليه في الخلد نفسي. ولكن يبدو أن الإسلام السياسي وأنصاره بشتى فصائلهم لا يعرفون للأوطان قيمة .

ثانياً : يبرهن المشهد الثقافي العربي في عمومه عن اهتزاز واضح بل ونزوع نحو الفشل في هوية قيم العمل والنجاحات الكبرى التي يسعى أبناء المجتمعات العربية إلي تحقيقها منذ عقود طويلة مضت وحمل لواءها وطنيون وقوميون ومثقفون واشتراكيون وشيوعيون ودعاة تحرر أملاً في تحقيق مشروع ديموقراطي قومي يضم كافة أطياف وثقافات الوطن العربي إلا أن جذور التخلف الكامنة في بعض نظم الحكم القبلية ، وسطوة وسيطرة الحزب السياسي الواحد لأمد طويل نت العقود الزمنية ، فضلاً عن حالات الفوضى التي سادت مؤخراً في العقد ونصف الماضيين ١٩٩٠– ٢٠١٤م ، وازدادت سطوتها في السنوات الثلاث الأخيرة ٢٠١١– ٢٠١٤م قد تصدع معها كل كل ما أسهم به المشروع التنويري الثقافي من أجل رقي الإنسان العربي حضاريا علماً وعملاً وسلوكاً وقيماً ، وأصبحت سمات الفوضى والعبث أو الانزواء والتقوقع والتشرذم هي الأكثر تواجداً .

ثالثاً : دلل المشهد الثقافي العربي على أن هناك خطوطاً للتماس الإيجابي والسلبي معاً قد وجدت كامنة بحالة هوية الثقافة العربية لاسيما ما يمس منها القيم العليا والقواسم المشتركة في الأمن والحرية والتطبيق الديموقراطي ، واحترام وحب الحق في الحياة ، وعدم القتل وسفك الدماء وعدم السرقة ، وإعلاء قيم التضامن ، والعدل ، والمشاركة في العيش ، والرفاهية ، ومحاربة فقدان الأمل والإحباط ، وإعلاء قيم الصدق

وعدم الكذب ، وعدم تبرير القتل والدماء والكذب تحت غطاء ديني ، والقضاء على الحقد والكراهية ، والإعلاء من قيم حقوق الإنسان وقيم المساواة ، والإعلاء من القيم الدينية والأخلاقية باعتبارها سلاحا الدفاع عن الصدق والتعاون والسلام وتحقيق العدالة بين الجميع .

رابعاً : برهنت الحالة الثورية التي تمثلت في ما حدث بداخل بلدان " ثورات الربيع العربي " أنه رغم التواصل الحضاري والثقافي عبر العصور وما يمثله هذا التواصل الآن من ثورة إلكترونية جديدة مستحدثة ( ) لا مثيل لها من قبل جاءت في الفيس بوك Face book والتويتر Twitter و الإيميلز E.mail إلا أن الخصوصيات الثقافية التي جبلت عليها بلدان الربيع العربي يجب أن تحترم رغم عولمة كثير من القيم من جانب المجتمعات الفاعلة ، في قيم الأمن والسلم والعدالة والديموقراطية ، إلا أن خصوصية التطبيق على مجتمعات بعينها لازالت تعاني من تلوث في البيئة وشيوع الفقر ، وبيئة طبيعية وثقافية حاضنة للإرهاب والجريمة ، ففي ضوء هذا كيف يمكن تحقيق السلم العالمي ، وكيف يمكن تحقيق ما يسمى " بالشرعية الدولية " لتحقيق السلم والعدل والديموقراطية !؟ وعليه فقد حملت ثورات الربيع العربي أولى نتائج فشل سياسة النظام العالمي الجديد بزعامة المأسوف علي قوتها (ماما أمريكا) والتي تبنت تارة سياسة سرية وتارة سياسة علانية مع أعوانها للترويج لمخطط جغرافي جديد يقوم على تقسيم بلاد العرب ويعرف بمشروع " الشرق الأوسط الجديد " هدفه تحويل بلدان العرب إلي دويلات صغيرة مقسمة ومجزئة وتقسيم المجزأ منها .!؟

خامساً : أيقظت ثورات الربيع العربي حماس الشعوب – لا سياسييها – فقط بالعمل على القضاء ومحاربة كل أنواع وأشكال " التطرف والإرهاب " فأصبح إرهاب القتل والدم مرفوضاً شعبياً كم أصبح " تطرف " السلوك اليومي في المخالفات المرورية ومخالفات البناء والسلوك اللا أخلاقي في التحرش الجنسي ، كل هذا لم يعد مقبولاً كأنماط سلوكية هي في نظر الجماهير العريضة سلوكيات شاذة ومجرمة قانوناً . وأكدت ثورات الربيع العربي على مقولة أن " الإرهاب والتطرف الديني " لا وطن له ، فما يجري في بلدان الثورات العربية مؤخراً وقيام متشددين إسلاميين عرب وغربيين اعتنقوا فكراً

إسلامياً متطرفاً لهو خير شاهد على هذا القول . بل والأغرب من ذلك ظهرت سلوكيات " نسائية " في المشاركة جنباً إلي جنب مع الذكور المجاهدين (حسب وصفهم لأنفسهم !) عُرف هذا السلوك النسائي " بجهاد النكاح " مروراً بالدعم اللوجستي للمقاتلين بالنار والدم ، وإن تطلب الأمر ترتدي النساء الأحزمة النارية المفخخة الناسفة طالما أن الرسالة – في نظرهم – هي رسالة سامية من أجل الله والفوز بالجنة .

سادساً : بات من الضروري والمؤكد بعد معايشة حالة هوية الثقافة العربية والانغلاق الأصولي وحراك المجتمع المدني أن الشعوب العربية في حاجة إلي ثورة حقيقية ضد نظام " التعليم " القائم حالياً فتعليم محو الأمية الأبجدية والثقافية المحددة لا يمكن أن يقيم حضارة أو حضارات فكرية رائدة ، وعليه فإننا في حاجة إلي تعليم يُبني على أسس هوية الثقافة العربية بما فيها من مضامين رئيسية في الدين والخُلق والحادة إلي العلم باعتباره ليس ترخيصاً للتوظيف وإنما النظر إلي العلم وسياساته على أنه سبيل المعرفة والرقي والتقدم ووضع الخطط والبرامج التي تعالج المشكلات الواقعية للمجتمع ومواجهتها بالحلول الجذرية . وعلى الشعوب العربية أن تنفض عباءة العلم المزعوم في بلادنا زمن ارتدوها واحتموا بداخلها وكونوا لأنفسهم هالات وقامات ومكانات زائفة هي أقرب لأوضاع الخيال منها إلي معايير الواقع ، نحن في حاجة إلي علم يؤسس ويصيغ سياسات شمولية للإصلاح تبدأ بإصلاح أساليب التربية وطرق ومناهج التعليم والبرامج الدراسية والبنية التعليمية الأساسية بشتى متطلباتها .

سابعاً : لم تعد الأصوليات الدينية المنغلقة خطراً على بلاد الشرق دون الغرب ، وإنما أصبحت خطراً محدقاً يعم بقاع العالم ، انطلاقاً من تبنيها لأفكار أصولية منغلقة ، لا تتقبل الحوار ، ولا تعترف بالآخر . تلك أصوليات عمياء تلوي عنق النص الديني ، تبريراً لمواقف متطرفة بعيدة كل البعد عن روح الدين ، وسماحة الأديان . والأخطر من ذلك الرواد الجدد لهذا الأصولي وهم من شباب هذا العصر . وطبقاً لتبني الفكر المتطرف لهؤلاء المتطرفين الجدد فإن الأصولية الدينية المغلقة لا ترى في وطن الإقليم ملاذاً أو داراً ، وإنما ترى في " الأمة " على اتساعها تحقيقاً لأهدافها وتحقيقاً لأفكارها ونواياها . ويمكن القول أن هذا الفكر المتطرف لابد وأن يقابل بالفكر والحجة والبرهان

والنقاش والحوار البناء بين المعتدلين من علماء الأديان السماوية (اليهودية والمسيحية والإسلام) وبات من الضروري أن التقريب بين وجهات النظر المقارنة الكامنة في صميم مضمون تلك الرسالات السماوية ، وما تقدمه من سماحة وسمو وإعلاء لقيم الإنسانية في الحق في الحياة ، والحق في التمايز والاختلاف ، والحق في التمييز والنجاح ، والحق في الاحترام المتبادل ، انطلاقاً من تحقيق المبادئ الإنسانية الرئيسية : في الحرية والعدالة والمساواة والخلق والإبداع ، ونبذ الأنانية والكراهية والتكبر والتجبر .. الخ . تلك رؤى كاشفة إن تحققت فلا شك أنها ستكشف معها أية نوايا لتعاليم الأصولية الدينية المنغلقة وعندها سيكون الفرز الثقافي هو المعيار لتقييم الإنسان المعبر عن تدينه بغرض أو بغير هوى ؟

ثامناً : لا توجد زريعة واحدة تؤجل السير في طريق الإصلاح السياسي الديموقراطي في البلدان العربية جميعها علي السواء ، فالديموقراطية السليمة لا تتحقق إلا بقيام مجتمع مدني وطني نزيه قوامه العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الغير ، وأداء الواجبات المفروضة والملزمة على الأفراد . كي تتحقق السبل الكريمة للعيش في توفير المسكن الملائم والمعيشة اليومية والتعليم والصحة والتنوير الثقافي وإصلاح وترشيد البنية الاقتصادية وتحقيق الأمن المجتمعي بعيداً عن الخلط بين الدين والسياسة .. تلك ليست قضايا نقاشية فحسب بل هي تحديات منطق القول الفصل فيها إما أن نكون أو لا نكون !!؟

المراجع والهوامش

١- أريك فروم ، الإنسان بين الجوهر والمظهر ، ترجمة سعد زهران ، مراجعة لطفي فطيم ، نشر عالم المعرفة رقم ١٤٠ ، الكويت أغسطس ١٩٨٩ م ص ٧٢ .

٢- أحمد أبوزيد ، موقفنا من التراث ، مجلة الهلال المصرية ، القاهرة ، مايو ١٩٨٨ م .

٣- سامي خشبة ، مجتمع المعرفة : استكشاف أولي ونظرة نقدية في _ نخبة من الكتاب ، مستقبل الثورة الرقمية ، العرب والتحدي القادم ، كتاب العربي ، رقم ٥٥ ، وزارة الإعلام ، الكويت ، يناير ٢٠٠٤ م ، ص ٧٣ .

٤- أحمد أبو أبوزيد ، هوية الثقافة العربية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، وزارة الثقافة المصرية القاهرة ، ٢٠٠٤ م ص ٤٥ .

٥- شاكر مصطفى سليم ، قاموس الأنثروبولوجيا ، جامعة الكويت ، ١٩٨١ م.

٦- محمد متولي ، حوض الخليج العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ م ، ص ١٧

٧- أنظر في ذلك :

- إحسان عباس ، الأصالة في الثقافة القومية المعاصرة ، المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٥ مارس ١٩٨١ م ، ص ٦ – ١٩ .

- محمد عباس إبراهيم ، الثقافات الفرعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٢ م ، ص ٩٨ وما بعدها .

- محمد عباس إبراهيم ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١١ م

٨–جورج تيودورسن ، قبول التصنيع ونتائجه الملازمة للأنماط الاجتماعية في المجتمعات غير الغربية؛ ترجمة عادل مهران ، مجلة مطالعات في العلوم الاجتماعية ، منشورات اليونسكو، دار المعارف القاهرة ، شتاء ١٩٥٨/١٩٥٩ م ص ٣٥–٤٨ .

٩ – أنظر في ذلك :

– محمد حسين هيكل ، ثورة الأدب ، مطبعة مصر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢٧ – ٢٩ .

– عبد الجبار داود البصري ، الأصالة .. دلالتها ، وتاريخها ، وأهميتها ، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧١ م ص ١٣١– ١٣٥ .

– محمد عباس إبراهيم ، الهوية الثقافية بين الصالة والمعاصرة في مجتمعات الخليج العربية ، مجلة

شئون اجتماعية ، العدد ١٩ ، السنة ٥ ، خريف ١٩٨٨م / ١٤٠٩ هجرية ، الشارقة ، ص ٦١ .

١٠ – أنظر في ذلك :

– محمد سعيد العشماوي ، الإسلام السياسي ، دار الطناني للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٣ م ص ٢٣٤ – ٢٣٥ .

– روجيه جارودي ، الأصوليات المعاصرة : أسبابها ومظاهرها ، ترجمة : خليل أحمد خليل ، دار عام ألفين ، باريس ، ١٩٩٢ م .

–فؤاد زكريا ، الصحوة الإسلامية في ميزان العقل ، دار التنوير بيروت ، ١٩٨٥م .

١١ – أنظر في ذلك :

– حيدر إبراهيم علي ، أزمة الإسلام السياسي ، الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجاً ، مركز الدراسات السودانية ، دار النيل للنشر ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢ م ص ١٠٢

– محمد أركون ، الفكر الإسلامي : قراءة علمية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت، ١٩٨٧ م .

١٢ – أسماء محمد عباس إبراهيم ، معالجة الصحافة الإلكترونية المصرية لقضايا الإصلاح السياسي في مصر – دراسة ميدانية مقارنة ، رسالة دكتوراه قدمت إلي قسم الاجتماع – شعبة الاتصال والإعلام ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، يناير ٢٠١٤ م .

١٣ – أنظر في ذلك :

– محمد عابد الجابري ، إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، المستقبل العربي العدد ١٦٧ ، ١٩٩٧ م .

– Martin Shaw , Civil society and Global politics , journal of International Studies , vol . 23 , no. 3 , 1994 , pp . 647– 667

١٤ – إبراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٩٨ م .

١٥ – فوزي عويد العنزي ، علي زيد الزعبي ، المجتمع المدني : المفاهيم والمقومات وبعض ملامح التطور عالمياً وعربياً ، بحث منشور في المجلة العلمية المحكمة : بحوث الشرق الأوسط العدد ٢٣ ، سبتمبر ٢٠٠٨ م جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر .

16- Helmut K. Anheier , Mary H. kaldor & Muralies Glasius (eds.) ,Global society, 2006, Global Civil society ,Year book SAGE publication Ltd. London , 2006 . p. 211 .

١٧ – الحبيب الجنحاني ، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثالث ، المجلد السابع والعشرون ، يناير / مارس ١٩٩٩ م ص ٣٦ .

١٨ – برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي : دور العوامل الداخلية والخارجية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥٨ ، ١٩٩٢ م

١٩ – سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في مصر ، دار قباء ، القاهرة ٢٠٠٠ م .